سلسلة المشروعات الثقافية الجماعية

(المشروع السابع)

إشكالية التنمية ووسائل النهوض
رؤية في الإصلاح

عنوان البحث

رؤية مستقبلية في الإصلاح (الكيفيات والآليات)

إعداد

د. سمير الشاعر

باحث ومحاضر في جامعتي الأوزاعي واليسوعية

(في مجال العلوم المالية والاقتصادية الإسلامية)

عضو مجلس إدارة صندوق الزكاة في الجمهورية اللبنانية

مدير التدقيق الشرعي في بنك بيت التمويل العربي(مصرف إسلامي)

1428هـ- 2007م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، أما بعد:

المقدمة

إن عنوان " **إشكالية التنمية ووسائل النهوض –رؤية في الإصلاح**" بمحاوره السبعة من الموضوعات التي تحتاج الكتابة فيها إلى الاستفاضة والاستغراق في جوانبها المختلفة، إلا أن الموضوعية والتخفيف على القارئ، تدعونا لتجنب التكرار والاكتفاء بموضوع البحث الذي أتناول "**الرؤية في الإصلاح**". وعليه أستهل مباشرة بخلاصة ما انتهى إليه المثقفون العرب من التشخيص والاعتراف بالواقع ومشاكله على الأصعدة: السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، في ورقتهم المرفوعة إلى القمة العربية، وسأعتبر هذا التشخيص إشكالية البحث ومحدداته، كوني أوافقهم المضمون، ولكونهم راعوا في مؤتمرهم متغيرات العالم والعولمة وتحديات الإصلاح. وتبلورت الرؤية في "وثيقة الإسكندرية" التي حددت القضايا الأساسية في العالم العربي، وصاغت من خلال لجان ضمت شرائح متنوعة من المثقفين العرب، الحلول والآليات المطروحة لتنفيذ الإصلاح برؤية من الداخل[1].

علماً أن "وثيقة الإسكندرية" جاءت بالتزامن مع الجدل الدولي الدائر بشأن العديد من المبادرات الدولية والإقليمية المطروحة لتحديث منطقة الشرق الأوسط، وما أثارته تلك المبادرات من ردود فعل متباينة في العالم العربي، اتفقت في حدها الأدنى على رفض أفكار التغيير من الخارج، والتأكيد على الهوية العربية لأية برامج إصلاحية مقترحة. وتقدم الوثيقة في مضمونها **رؤية شعبية** للإصلاح إلى القمة العربية القادمة التي ستعقد في تونس.

وتنقسم الوثيقة إلى أربعة أقسام رئيسية، تناولت على الترتيب: الإصلاح السياسي، الإصلاح الاقتصادي، الإصلاح الاجتماعي، والإصلاح الثقافي.

وفي مجال الإصلاح السياسي:

يؤكد المثقفون العرب على ضرورة الالتزام بقيم الديمقراطية في جوهرها الأصيل من خلال حكم الشعب نفسه بنفسه، وإرساء نظام التعددية السياسية الذي يسمح بتداول السلطات، وكفالة الحريات العامة وعلى رأسها حرية التعبير، ودعم حقوق الإنسان.

واقترحت الوثيقة إجراء إصلاحات في الدساتير العربية لتتمشى والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإزالة النصوص التي تتعارض مع القيم الديمقراطية الأصيلة. وحول إصلاح المؤسسات والهياكل السياسية، أكد ممثلو المجتمع المدني والعمل الأهلي بالدول العربية على ضرورة إلغاء القوانين الاستثنائية، وقوانين الطوارئ وإلغاء المحاكم الاستثنائية أيا كانت مسمياتها .

---

[1] دبي، الإمارات العربية المتحدة -- (CNN) طرح المجتمع المدني العربي، ممثلا في نخبة من أبرز مثقفيه ومنظماته، **رؤية من الداخل لإصلاح العالم العربي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا**، وذلك من خلال "مؤتمر قضايا الإصلاح العربي" الذي أقيم بمكتبة الإسكندرية في مصر، من 12-14 مارس/ آذار قبيل قمة تونس.

وفي الجانب الاقتصادي :

رصدت الوثيقة مظاهر خلل متعددة، أبرزها انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي، وتراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية، وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والإخفاق في توليد فرص عمل كافية، وارتفاع حدة البطالة، وتزايد حدة الفقر.

واقترح المثقفون العرب الإعلان عن خطط واضحة وبرامج زمنية للإصلاح المؤسسي والهيكلي، وتشجيع برامج الخصخصة بما فيها القطاع المصرفي، ودفع عجلة الاستثمار، والاهتمام ببرامج العمالة والتوظيف، مع العمل على تشييد أطر للتعاون الاقتصادي والمالي بين الدول العربية، وزيادة فعالية العالم العربي في الاندماج بالاقتصاد العالمي.

وحول الإصلاح الاجتماعي :

ركزت الوثيقة على ضرورة تطوير نظم التعليم بما يتوافق والمعايير العالمية، ودعم البحث العلمي وتطوير استراتيجياته، والقضاء على الأمية في فترة لا تزيد على عشر سنوات، والعمل على تطوير نظم تضمن عدالة توزيع الثروة بين فئات المجتمع، وإزالة التمييز ضد أي فئات اجتماعية، وصياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن لتحديد التزامات كل طرف .

وحول الإصلاح الثقافي :

ومن بين المقترحات في هذا المجال الدعوة إلى ترسيخ أسس الفكر العقلاني بتشجيع مؤسسات البحث وإطلاق حريات المجتمع المدني، وتجديد الخطاب الديني من خلال إطلاق الحريات وفتح أبواب الاجتهاد، ومواجهة التشدد والجمود في فهم النصوص الدينية، مع العمل على تحرير ثقافة المرأة، وتجديد المناخ الثقافي بالتأكيد على قيم الحرية والحوار والاختلاف، والاهتمام باللغة العربية، وتنشيط التبادل الثقافي بين الدول العربية.

وأكدت الوثيقة على ضرورة تشكيل مرصد اجتماعي عربي لتقييم مشروعات الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي، عبر مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية.

والتساؤل المثار، إذا كان هذا التشخيص واضح منذ سنين، فلماذا لم نر التغيير أو التجاوب المطلوب؟

وإجابة: أقول أن التشخيص نصف المشكلة إذا اتخذت القرارات وفقه، إلا أن التغيير فعل يحتاج للزمن والبيئة المساعدة وأهم عنصر فيها الإنسان الفاهم، الواعي، المبدع، المدرك للمشكلة، والمتفهم لآليات الحل. ولا أريد أن أعطي دروساً في مواصفات العنصر البشري المثالي أو النموذجي، بل سأذكر أمر غاية في الأهمية وهو المصطلح الذي واكب انطلاقة الألفية الثالثة، وهو مصطلح رأس المال البشري، والذي عُد أغلى ثروات الأمم والمؤسسات والمجتمعات فوسعوا الاستثمار فيه، فلا منفعة كبرى من علاجات سياسية، اقتصادية، اجتماعية أو ثقافية دون هذا العامل الحاكم والمتحكم.

وألفت أن ما سيتناوله البحث من معلومات وبيانات وتشخيص وحلول خاصة بالعالم العربي لا تبتعد عما ينطبق على العالم الإسلامي، فالكل في الهدف أخوان. أما لفظة الديمقراطية فقدت استخدمتها لتعود الألسن على تناولها، ولكونها أصبحت ذات دلالات على العديد من الأمور، ولكن أحب تقيدها بقبول كل نافع فيها من غير مخالفة للشريعة.

وعليه أسأل الله، أن يكون بحثي نافعاً واقعياً بعيداً عن التحسر وجلد الذات، فهو خير مستعان.

الفصل الأول

الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى التربوي والثقافي

إن استهلال المحور السابع من أعمال هذه السلسلة بالرؤية على المستوى التربوي والثقافي، أعده استهلالاً ضرورياً ومهماً، ففيه يصاغ إنسان التغيير والإصلاح، فكراً وثقافة، خبرةً و قيماً، بحثاً وإبداعاً، تخصصاً وإتقاناً، فكراً وذكاءً، تخطيطاً واندفاعاً.

فالقرن الحادي والعشرين يشهد أحداث بالغة الأهمية وسط تحولات جذرية على مختلف نواحي الحياة، كما يشهد هذا القرن ثورة علمية تكنولوجية تعتمد على العقل البشري وتقليص دور العمالة غير المؤهلة وتعزيز دور كبار الخبراء والفنيين الذين يلعبون دوراً أساسياً في العمليات الإنتاجية، وقد شكلت هذه التحولات تحديات كبرى أصبح من الواجب على التربية سرعة مواجهتها، وبذلك أصبح لزاماً على الأمم إصلاح التعليم لكي يتفاعل مع ما يستجد من ظواهر ومظاهر علمية أحدثتها الثورة العلمية والعولمة، لذلك أصبح من الضروري للمجتمع اللجوء إلى المؤسسة التعليمية(المدرسة، الجامعة...)، كمؤسسة اجتماعية للتعامل والتفاعل مع ما يستجد من ظواهر ومظاهر، وإعداد الإنسان للتفاعل معها والسيطرة عليها متفادياً بذلك السلبيات ومستفيداً من الإيجابيات.

ولبناء مجتمع الغد على التعليم المشاركة في صنعه بدرجة كبيرة، فالتربية والمدرسة هما أداة العرب للمحافظة على ماضيهم الحي وتجديد حاضرهم، والاستعداد لبناء مستقبلهم، هذا المستقبل الذي يحتاج إلى إعادة النظر في التربية والمدرسة وإعادة النظر في وظيفة التربية والمدرسة لكي يقود هذا التجديد إلى تجديد العقل العربي. والاتفاق سائد على أنه ليس للعرب مستقبل إلا بتجديد منظومتهم التعليمية والتربوية، لذلك يجب على كل أبناء الأمة أن يهيئوا أنفسهم للإسهام في تطوير وإصلاح هذه المنظومة التعليمية لكي يكون الفرد فيها متعلماً دائم التعلم ويكون منفتحاً على الثقافات الأخرى متمسكاً بهويته، لأجل هذا لابد لنا من نظرة جديدة للرؤى والمفاهيم التي تتبناها والهياكل والنظم التي تستخدمها، والمناهج التي تستوردها وتدرسها، حيث أن الأمة العربية تواجه تيارات عالمية جارفة تضعها أمام تحديات كبيرة وتغيرات قد تعين على تشكيل حياة العرب بمختلف أشكالها [2].

أولاً: قيود ومحددات تتعلق بالبناء التربوي والثقافي(مشكلات خاصة في التعليم العربي)

1. الأمية[3]: تظل الأمية من المشكلات الكبيرة في التعليم العربي، وإن تحسنت معدلات معرفة القراءة والكتابة، وتقدر الآن بنسبة 68% للرجال و44% للنساء، ويمكن توقع مزيداً من التحسن الشامل. وبالمقارنة فعندما كانت كوريا الجنوبية تسير استراتيجياتها الإنمائية نحو اقتصاد التصدير في بداية الستينيات فقد كان أكثر من 70% من عدد السكان فيها يستطيع القراءة والكتابة والتعامل مع الآلات والمعدات التقنية في المؤسسات الصناعية.

---

[2] د/ بشير أحمد سعيد أمين عام اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم، مقدمة كتاب، **التربية العربية رؤية لمجتمع القرن الحادي والعشرين**، للدكتور على الهادي الحوات، جامعة الفاتح، منشورات اللجنة الوطنية الليبية للتربية والثقافة والعلوم 2004م، ط1.

[3] د. علي الهادي الحوات، **التربية العربية رؤية للقرن الواحد والعشرين**، ص62 وما بعدها.

2 . تعليم المرأة: عندما نعود إلى الوراء وننظر إلى تعليم المرأة في منتصف القرن العشرين نلحظ عدم تحقيق انجازات، بل حققت انتصارات على كافة المستويات التعليمية والاقتصادية والقانونية، فقد حققت أسرع تقدم في مجال التعليم من خلال ارتفاع نسبة محو أميتها بثلاثة أضعافها تقريباً خلال الفترة من1970-1990، ولكن رغم كل هذه الجهود الواضحة فلا تزال الأمية عالية بين النساء، وخاصة في المجتمعات القروية والريفية، وهناك فروق كبيرة بين البلدان العربية، وأن أي تقدم حقيقي للوطن العربي لن يتحقق ما لم تسهم المرأة فيه، في إطار مفهوم عصري للمواطنة والإسهام في الحياة الاجتماعية العامة، وهذا يتطلب أن يأخذ تعليم المرأة ومحو أميتها، مكاناً بارزاً في البرامج العربية لتطوير التربية لحياة القرن الحادي والعشرين، بل أن هذه الخطة تتطلب إعطاء اهتماماً خاصاً لأمية المرأة في الريف العربي وتحريرها عقلياً واجتماعياً من قيود الجهل والأمية ودمجها في حياة مجتمعها ومسيرته نحو النمو والتطور الحضاري.

3 . الإنفاق على التعليم: يتضح من مختلف التقارير أن البلدان العربية صرفت كثيراً على التنمية البشرية بما في ذلك التعليم طوال العقود الماضية. وتظهر البيانات بوجه عام تزايد الرقم المطلق للإنفاق العام التعليمي بالأسعار الجارية في مختلف الأقطار العربية، ويتفق هذا مع التزايد السريع في نسبة الأطفال حتى الرابعة عشرة من العمر بالقياس إلى مجموع السكان في الوطن العربي. ويلاحظ كذلك أن نصيب الفرد من إجمالي الإنفاق العام التعليمي على مستوى بلدان الوطن العربي بوجه عام في تزايد مستمر[4]. هذا ويلاحظ أن الدول العربية ذات الموارد الأكبر قد أنفقت بسخاء على التعليم مثل ليبيا والسعودية والكويت بما يفوق 10% من إجمالي دخلها القومي، ومن المؤشرات ذات الدلالة أن الدول العربية أنفقت منذ عقد التسعينيات نحو 5% من ناتجها القومي على قطاع التعليم مقارنة بنحو 3.6% في كافة الدول النامية، وحوالي 5.1% في الدول المتقدمة.

وبالرغم من المبالغ الكبيرة التي صرفت على التعليم والجهود التي بذلت فإن التعليم الأساسي العربي (الابتدائي+الاعدادي) يعاني من انحياز تقليدي موروث انعكس في التركيز المفرط للنفقات الحكومية على التعليم الثانوي والجامعي على حساب التعليم الابتدائي، كما أن التعليم الثانوي وحتى أكثر من ذلك التدريب المهني حضري وذكوري ومتوسط المستوى على نحو واضح، وعادة ما يكون التركيز المفرط على مستويات التعليم العالي واضحاً عندما نقارن النفقات العامة على التعليم الابتدائي والثانوي بالإنفاق العام على التعليم العالي، بينما تنفق البلدان النامية المتوسطة النمو أربعة أضعاف على التعليم الأول (الابتدائي)منه على الأخير في الوقت الذي تنفق الدول العربية ثلاثة أضعاف فقط[5].

4- الموروث الثقافي: تعتبر القبيلة والطائفة من التكوينات الاجتماعية التاريخية في الوطن العربي وهي وحدات اجتماعية وثقافية أساسها عرقي ابتداءاً، وهذا الأمر طبيعي، ولكن تطور الأمور في الوطن العربي لم يجعل القبيلة وحدة اجتماعية أو مظلة اجتماعية تحمي أبنائها اجتماعياً وترعاهم عاطفياً، وإنما أصبحت وحدات سياسية تتدخل في الكبيرة والصغيرة في الوطن العربي ونموه وتطوره السياسي والاجتماعي والتخوف الذي تطرحه هذه التركيبة الاجتماعية أن تتحول من بناء اجتماعي يحمي الحياة الاجتماعية للأفراد إلى بناء اجتماعي يرغب في التحول إلى وحدات سياسية تطالب بالانفصال والذاتية السياسية وللأسف هناك من يغذي هذا التفكير والمنهجية لدوافع وأسباب متعددة بعضها

---

[4] د/عبد الله عبد الدائم، (1995)، **مراجعة إستراتيجية تطوير التربية العربية**، تونس، منشورات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ص ص (102-105).

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ليبيا UNDP، (1997)، **آفاق التنمية البشرية في المنطقة العربية**، دراسة من إعداد معز دريد من مكتب تقرير التنمية البشرية بنيويورك في: **نحن شعوب العالم**، العددان الأول والثاني، فبراير 1997، مجلة دورية يصدرها مكتب الأمم المتحدة في ليبيا، ص (14).

يوجد داخل الوطن العربي، وبعضها الآخر هو نوع من الضغوط والتدخل الخارجي الأجنبي في شئون الوطن العربي وحياته السياسية في المستقبل، وإزاء هذا التطور الاجتماعي فإن التربية العربية مطالبة بمعالجة هذه المسألة وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ولابد من الإشارة هنا إلى ثورة المعلومات وتطور التكنولوجيا في العقد الأخير من القرن العشرين في العالم، وانعكاس ذلك على الوطن العربي ونظمه ومؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والعلمية والثقافية، فهذا التطور المعرفي والمعلوماتي جلب تغيرات ثقافية وفكرية ومنظومة من القيم الاجتماعية التي دخلت وأنزرعت في عقل الإنسان العربي وأصبحت توجه سلوكه وحياته في الأسرة والمدرسة ومؤسسات العمل، بل وفي الحياة بأسرها ونعتقد أن هذا الوضع الثقافي الجديد خلق وسيخلق سلسلة من القيم الثقافية والاجتماعية التي بقدر ما هي جديدة وتعتبر تجديداً وإبداعاً في حياة الإنسان العربي، فإنها فيما يظهر الآن ستضع الإنسان العربي صغيراً وكبيراً رجلاً وامرأة أمام حيرة ثقافية واجتماعية أساسها كيف سيتصرف؟ طبقاً للماضي أو الحاضر طبقاً لثقافته العربية أو طبقاً للثقافة الغربية التي تحاصره في كل مكان وتغريه بالتغير والتحول من إنسان عربي تقليدي إلى إنسان عربي بثقافة عصرية، والمشكلة أنه مع هذا وذاك، ليس أمام الإنسان العربي **نموذج ثقافي وفكري واحد ومتجانس وموجه ومقنع فهو ليس شخصية عربية ثقافية واحدة ومتجانسة، ولكنه عملياً عدة شخصيات ثقافية وعقول وأنماط من السلوك والقناعات في ذات اللحظة**. فالنمو المادي الذي حققه الوطن العربي منذ منتصف القرن العشرين، يفتقد إلى النمو الفكري والثقافي بل والنموذج الثقافي اللازم والضروري لبقائه وسلامته واستمراره، والتربية هي المؤسسة الأولى، بل هي المسئول الأول عن **بناء هذا النموذج الثقافي العربي المعاصر، وتأهيله وترجمته بالتعاون مع مؤسسات أخرى إلى واقع فعلي في الحياة اليومية**.

ومن المشاكل البارزة التي تواجه الوطن العربي؛ التعارض بين القيم العربية الإسلامية وقيم العولمة والعالم الغربي المؤثرة في الاقتصاد والاجتماع والثقافة العالمية، وهذه القيم تأخذ الطابع الإنساني العالمي الذي يعطيها المبررات لقبولها وتبنيها (حقوق المرأة، حقوق الطفل، الحوار والمشاركة في صنع الحياة، حق العمل). والسؤال كيف ندرك هذه القيم ونتصرف حيالها ونوظف التربية والمدرسة، بل وإستراتيجية التربية العربية لحماية الإنسان العربي من هذه القيم والحقوق التي تتعارض ببعض جوانبها مع الإسلام والشريعة الإسلامية؟ خاصة وأن هذه الحقوق تتكرر يوماً بعد آخر في وسائل الإعلام ونصوص وتشريعات الأمم المتحدة.

5- البيئة: تواجه الدول العربية تحديات بيئية من المتوقع أن تشتد حدتها خلال العقود القادمة بفعل النمو السكاني المطرد، واتساع دائرة التنمية والتحضر السريع ونمو المدن وما ينتج عنها من ضغوط متزايدة على موارد البيئة، كما وتتعرض المناطق الساحلية وبيئاتها البحرية إلى تدهور مستمر في أنظمتها البيئية بفعل إلقاء المخلفات النفطية أو الكيماوية من المصانع، ومياه الصرف الصحي في مياه البحر دون معالجة علمية، كما تتعرض المناطق الزراعية للتصحر نتيجة للتوسع العمراني فيها، أو بتأثير الارتفاع المتزايد في منسوب الملوحة في مياه الري وتأتي مشكلة المياه على رأس القضايا البيئية بسبب محدودية المصادر المائية في معظم البلدان العربية، وسوف تؤدي الضغوط المتزايدة على الموارد المائية إلى ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية وتدني صلاحيتها للاستعمال البشري مما يؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه الصالحة للشرب أو الاستعمال البشري[6]، وهنا لابد لإستراتيجية التربية العربية أن تعالج مشاكل البيئة من زاويتين

[6] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،(1991)، **نظرة مستقبلية لبيئة غرب آسيا، مستخلصات من التقرير الأول عن توقعات البيئة العالمية** أُعد بالتعاون مع جامعة الخليج العربي . البحرين.

الأولى؛ زيادة الوعي العام بالبيئة، والثانية إدماج البيئة ومشكلاتها في المناهج التعليمية لمختلف مستويات التعليم وتأهيل الطالب علمياً ومهنياً واجتماعياً للمحافظة على البيئة وسلامتها واستمرارها.

وفي الجملة فإن البلدان العربية بذلت جهوداً كبيرة في مجال الإنفاق على التعليم والصحة، ففي عام 1995 تم صرف حوالي 200 دولار أمريكي على التعليم والصحة لكل فرد مقارنة بمعدل أقل من 60 دولار لكل شخص في الدول النامية، ورغم ذلك فإن تطور الأوضاع التعليمية مقارنة بالنمو السكاني تؤكد فيما تشير كل الدراسات إلى أن البلاد العربية تعاني الآن وستواجه بشكل أكبر في المستقبل مشكلة تدبير موارد مالية للإنفاق مثل سائر البلاد النامية على التعليم والمحافظة على المعدلات القائمة الآن، وهذا يتطلب ولا شك أن تفكر مخططات التربية العربية في تدبير موارد مالية جديدة للإنفاق على التعليم وكذلك الصحة وسائر مجالات التنمية البشرية.

وهنا قد يكون من المفيد جداً أن تفكر خطط التربية العربية في الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، والمنظمات الأهلية لتمويل التعليم، وتشجيع أغنياء الوطن العربي لتأسيس مؤسسات تعليمية بشروط وضوابط محددة، وكذلك التفكير في **إنشاء صناديق وطنية** تمولها الحكومات العربية والقطاع الخاص وربما المؤسسات الدولية للاستمرار في الإنفاق على التعليم ومواجهة الأعداد المتزايدة للطلاب في المدارس، وبدون شك فإن أزمة الإنفاق على التعليم ستظل من التحديات الكبرى لمخططي التعليم ونشره في البلاد العربية طوال العقود القادمة هذا ناهيك عن تجديد وتجويد التعليم وتنويع برامجه ومؤسساته.

ثانياً: التطور النوعي للتعليم العربي

بالرغم من التطور الكمي للتعليم في كل البلاد العربية وانخفاض معدلات الأمية، وانتشار التعليم في قاعدة شعبية عريضة، إلا أن تقييم النظام التعليمي العربي من الناحية النوعية يعكس الملاحظات المهمة التالية:.

1 . لا تزال التربية العربية غير فعالة لتكوين شخصية الإنسان واستعداداته المختلفة لكل مراحل حياته للتعامل مع العالم المعاصر المعقد السريع التطور والتغير فالطالب يتخرج من أي مستوى تعليمي وهو لا يكتسب معرفة ديناميكية بالعالم الآخر وبنفسه، وإنما يكتسب معرفة جامدة صورية مقولبة تعكس الماضي أكثر من الحاضر والاستعداد للمستقبل، فالتلميذ يعيش ويتعلم في مدرسة لم تقدم حلاً للتوتر والتناقض بين العالمية والقومية، والتوتر بين مصلحة المجتمع ومصلحته الفردية، والتوتر بين التقاليد والأصالة، والحداثة والمعاصرة والعولمة[7].

2 . يغلب على التعليم العربي في معظم البلاد العربية الطابع النظري، والاستمرار في تصميم المناهج وإعداد الكتب والمواد التعليمية بالأساليب التقليدية، فينتج عن ذلك ضعف في كفاءة النظام التعليمي وارتفاع نسبة الهدر فيه، فالتعليم العربي في كل مستوياته لا يزال مبنياً على استراتيجية **تذكر المعرفة**، وليس **إنتاج المعرفة**، فالتعليم العربي خاصة في مستوياته العليا لم يهتم كثيراً ببناء مهارات التفكير والتدبير لا سيما تعلم الكفايات العقلية العليا والتحليلية والتطبيقية والتركيبية، والتي تؤكد وتبني جوانب الإبداع والابتكار في ذهن المتعلم.

3 . ضعف مخرجات النظام التعليمي، والممر الذي يؤدي إلى دائرة فعالة من التنمية والتقدم والحداثة يبدأ بالتركيز على الناس وتنمية قدراتهم[8].

---

[7] مكتب التربية العربي لدول الخليج، (2000)، **وثيقة استشراف مستقبل العمل التربوي في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج**، (وثيقة على شبكة المعلومات الدولية . الانترنت، وثيقة غير منشورة.

[8] مصدر سبق ذكره، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، (1997)، آفاق التنمية البشرية في المنطقة العربية.

4 . إن عائد الاستثمار في التعليم لم يكن بالحجم المتوقع مقارنة لما تم إنفاقه واستثماره فيه بالدول العربية ويرجع ذلك إلى أن الدول العربية تقوم بإعداد الطلاب للانخراط في الوظائف الحكومية في الوقت الذي تختلف فيه طبيعة المؤهلات الملائمة لمتطلبات الاقتصاد الحديث بشكل عام.

5 . ارتفاع معدلات الإخفاق في مواصلة التحصيل الدراسي، مما جعل الاستثمار في التعليم أقل جاذبية للفرد والأسرة، يقابل ذلك الارتفاع المتصاعد لتكلفة التعليم خاصة في المراحل الدراسية العليا.

6 . حرمان الأطفال العرب من التعليم قبل المدرسي، يضاف إلى هذا أمية ثقافية تصيب حوالي 80% من مجمل السكان، كما يعاني 99% من العرب فوق 15 سنة من الأمية التكنولوجية.

7 . ورغم ما يعنيه تدني نسب الالتحاق من عجز عن توفير التعليم للجميع تشكو معظم الأقطار العربية من فائض في الخريجين مع عدم ملاءمة تخصصاتهم للاحتياجات المتطورة للاقتصاد والمجتمع، وضعف مستوياتهم، وهو ما يضاف إلى رصيد البطالة وإلى ظاهرة انخفاض الكفاءة الإنتاجية.

8 . ازدحام المناهج وهامشية المحتوى، وعلى أسلوب التعليم القائم على حشد المعلومات والتلقين والتركيز على التعرف والتذكر، وإهمال التطبيق والتحليل والتركيب والتقييم، وإعطاء وزن أكبر للمواد الاجتماعية واللغات على حساب الرياضيات والعلوم وضعف الاهتمام بالفنون الجميلة والتربية الدينية والتعريف بالمفاهيم الإنسانية المتقدمة، وحياة وثقافة الشعوب الأخرى في العالم.

9 . تدني مستويات الملتحقين بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين وضعف تمويلها وارتفاع نسبة الطلبة للأستاذ، وغلبة الطابع الأكاديمي وغيبة الجانب التطبيقي وافتقاد المقاييس الموضوعية للأداء وسوء التخطيط لإعداد وتدريب المعلمين والإداريين وغياب الحوافز المادية والمعنوية للمعلمين والعاملين في الإدارة التعليمية.

10 . ويصحب ما تقدم ضعف الإنتاج البحثي للأساتذة التربويين وأساتذة الجامعات وشحة أو غياب البحوث التجريبية والميدانية، ورغم الإسهامات العربية من جانب الأكاديميين في معالجة الكثير من القضايا الحيوية، فإن الدراسات في الغالب مكتبية وعقائدية لا تضيف كثيراً إلى تأصيل المعرفة العلمية وانتاجها وتوظيفها.

11 . ضعف نسبة الإنفاق على التعليم، وإهمال المكتبات والمختبرات كما يلاحظ عدم تناسب المنفق على المراحل التعليمية المختلفة، وبخاصة نصيب التعليم الأساسي بالقياس إلى ما يوجه للتعليم العالي، الأمر الذي تتحمل تبعاته الفئات الفقيرة لصالح الطبقات الأعلى دخلاً.

12 . لا تزال العناية بالعلوم والرياضيات والتقنية ضعيفة، وباستخدام منهج تداخل العلوم خاصة في التعليم ما بعد الأساسي سواء في التعليم الثانوي أو الجامعي.

13 . لا تزال أسباب البحث العلمي ضعيفة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وهذا قد أدى إلى ضعف الصلة بين المعرفة والعلم وحركة المجتمع العربي وغياب الفرصة والمعطيات لنمو وتأصيل علم عربي وفكر عربي متميز، فالعلم والمعرفة والتقنية في المجتمعات العربية المعاصرة مستوردة، وحتى القليل الموجود منها يستمد نماذجه بل ويعتمد أساساً على العلم الغربي، وهذا يعود إلى إخفاق المجتمع العربي والتربية العربية في تنمية قدرات الإبداع والاكتشاف وحل المشكلات إضافة إلى الهوة الواسعة بين عالم التربية والتعليم في المدرسة، وعالم الواقع الحقيقي في المجتمع.

14 . نمطية نظام التعليم، وغياب التنوع المطلوب الذي يلبي الاحتياجات المتعددة لسوق العمل مثل التعليم التعاوني والتعليم الاستكشافي والابتكاري، والتعليم أثناء العمل، والتعليم الذاتي، والتعليم المفتوح والتعليم بطريقة حل

المشكلات والمشروعات. وبحيث تلبي كل هذه النماذج من التعليم احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء وإثراء الثقافة العربية الإسلامية كمشروع حضاري للعرب في القرن الحادي والعشرين.

15 . ازدواجية اللغة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية خاصة مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، حيث يتعلم الطالب داخل الفصل اللغة العربية بقواعدها ويمارس خارجه اللهجات المحلية، إضافة إلى ازدواجية اللغة في الجامعات فهناك علوم تدرس باللغة العربية، وعلوماً أخرى تدرس باللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية)، ومن المظاهر الأخرى ضعف مستويات المعلمين القائمين على تدريس اللغة العربية بالمدارس الأمر الذي يساعد على ضعف مستويات الخريجين وتشيع في كتاباتهم مجموعة من الأخطاء الإملائية واللغوية[9].

16 . معظم مناهج التعليم وخاصة التعليم العالي تعيد إنتاج نفس المجتمع وترسخ الاغتراب الثقافي، ومساهمتها محدودة في تعزيز الهوية الثقافية والمحافظة عليها، ولم تسهم بشكل كبير في حل الإشكاليات والصراعات الثقافية والاجتماعية التي تنتج عن الاختلال بين الأصالة والحداثة وما بعد الحداثة والتعامل مع العولمة[10].

ثالثاً: عملية التعلم الإبداعي[11]

لم تعد عملية التعلم تهدف إلى اكتساب الطلبة مجموعة من المعارف والمهارات والاتجاهات بقدر ما تهدف إلى تعديل وتغيير شامل وعميق لسلوك المتعلمين ليصبحوا أكثر قدرة على استثمار كل الطاقات والإمكانات الذاتية استثمارا إبتكاريا وإبداعيا وخلاقا إلى أقصى الدرجات والحدود، وتلافياً لكل ما سبق من ملاحظات وتحقيقاً للمأمول بالانتقال من الارتجال إلى التخطيط بطريقة متخصصة قائمة على منهج إبداعي يعمل العقل في التفنن والابتكار نظرياً ومعملياً ويبني مراكز البحث العلمي، أعرف الإبداع وعناصره وخصائصه ومفهوم التعليم الإبداعي.

(أ) **مفهوم الإبداع:** في واقع الأمر لا يوجد تعريف محدد جامع لمفهوم الإبداع، وقد عرفة كثير من الباحثين الأجانب والعرب على حد سواء بتعريفات مختلفة ومتباينة، غير أنها تلتقي في الإطار العام لمفهوم الإبداع، وهذا الاختلاف جعل البعض ينظر إلى الإبداع على أنه عملية عقلية، أو إنتاج ملموس، ومنهم من يعده مظهرا من مظاهر الشخصية مرتبط بالبيئة.

وقد عرفه أحد الباحثين العرب:(على أنه قدرة الفرد على الإنتاج إنتاجا يتميز بأكبر قدر من الطلاقة الفكرية، والمرونة التلقائية، والأصالة).

وعرف آخرون التفكير الإبداعي بقولهم: هو"نشاط عقلي مركب وهادف، توجهه رغبة قوية في البحث عن حلول، أو التوصل إلى نواتج أصيلة لم تكن معروفة سابقا".

(ب) عناصر التفكير الإبداعي وخصائصه الأساسية هي:

1 . الأصالة: وتعني التميز في التفكير والندرة والقدرة على النفاذ إلى ما وراء المباشر والمألوف من الأفكار.

---

[9] د/عبد العزيز الحر، (2001)، **مدرسة المستقبل**، الرياض، مكتب التربية العربية لدول الخليج، ص 14، وانظر كذلك حسن العالي، (2003)، **قضية ورأي: التشغيل والتنمية البشرية**، شبكة المعلومات الدولية "الانترنت" على العنوان:
http://www.alwaten.com/graphs/2003/05may15-5/

[10] د/عبد الله أبوبطانة، (2003)، **تحديات كبرى تواجه التعليم في العالم العربي: العولمة شتغير المناهج وطرق التدريس في الجامعات العربية، صحيفة العرب**، الإثنين 2003/6/2، ص 6، صحيفة عربية تصدر في لندن.

وانظر كذلك د/محمد محمود الإمام، (1998)، **رؤية للعالم في القرن الحادي والعشرين ودور العرب فيه، المغزى بالنسبة للتعليم في الوطن العربي: رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي**، دراسة قُدمت إلى المؤتمر الأول لوزراء التربية والتعليم والمعارف العرب، طرابلس. ليبيا 5-9 ديسمبر 1998.

[11] الدكتور، مسعد محمد زياد، المشرف والمطور التربوي، بمدارس دار المعرفة الأهلية للبنين.

2 . الطلاقة: وهي القدرة على إنتاج أفكار عديدة لفظية وأدائية لمشكلة نهايتها حرة ومفتوحة.

ويمكن تلخيص الطلاقة في الأنواع التالية:

أ . طلاقة الألفاظ: وتعني سرعة تفكير الفرد في إعطاء الكلمات وتوليدها في نسق جيد.

ب . طلاقة التداعي: وهي إنتاج أكبر عدد ممكن من الكلمات ذات الدلالة الواحدة.

ج . طلاقة الأفكار: وهي استدعاء عدد كبير من الأفكار في زمن محدد.

د . طلاقة الأشكال: وتعني تقديم بعض الإضافات إلى أشكال معينة لتكوين رسوم حقيقية.

3 . المرونة: وهي تغيير الحالة الذهنية لدى الفرد بتغير الموقف. وللمرونة مظهران هما:

أ . المرونة التلقائية: وهي إعطاء عدد من الأفكار المتنوعة التي ترتبط بموقف محدد.

ب ـ المرونة التكيفية: وتعني التوصل إلى حل مشكلة، أو موقف في ضوء التغذية الراجعة التي تأتي من ذلك الموقف.

4 ـ الحساسية للمشكلات: وهي قدرة الفرد على رؤية المشكلات في الأشياء والعادات، أو النظم، ورؤية جوانب النقص والعيب فيها.

5 . التفاصيل: وهي عبارة عن مساحة الخبرة، والوصول إلى تنميات جديدة مما يوجد لدى المتعلم من خبرات.

وإليك الخطوات التدريبية لإدراك التفاصيل وتوسيع الخبرة:

1 . فكر في الهدف الذي تريد أن تستعمل المادة أو الخبرة التي تقوم بمعالجتها، اذكر مثال.

2 . اربط الفكرة التي تفكر فيها بخبراتك السابقة (مثال).

3 . اربط الفكرة التي تفكر فيها باعتقاداتك واتجاهاتك(مثال).

4 . فكر في استجاباتك العاطفية للمحتوى المتضمن في الفكرة(مثال).

5 . اربط ما تفكر فيه بالأفراد المحيطين بك (مثال).

6 . فكر في الأفكار التي حققتها عند قراءتك للمحتوى(مثال).

7 . فكر في استجابات الآخرين للمحتوى الذي قرأته(مثال).

8 . اربط الاستجابات والأفكار بما يوجد لديك من مخزون معرفي(مثال).

9 . راع المعاني والخبرات المرتبطة بالمواضيع والأفكار(مثال).

10 . فكر في تضمينات ما تم صياغته(مثال).

11 . انظر إلى المعنى والإحساس العام، أو العلاقات المنطقية للأفكار(مثال).

12 . اربط المحتوى مع الفكرة التي بدأت التفكير فيها أو موضوع اهتمامك(مثال).

13 . اربط الكلمات المفتاحية أو المفاهيم بالأفكار(مثال).

14 . ناقش ما توصلت إليه مع الآخرين...(مثال).

ويسهم التفكير الإبداعي في تحقيق الأهداف الآتية لدى الطلبة:

1 . زيادة وعيهم بما يدور من حولهم.

2 . معالجة القضية من وجوه متعددة.

3 . زيادة فاعلية الطلبة في معالجة ما يقدم لهم من مواقف وخبرات.

4 . زيادة كفاءة العمل الذهني لدى الطلبة في معالجة الموقف.

5 . تفعيل دور المدرسة، ودور الخبرات الصفية التعلمية.

6 . تسارع الطلبة على تطوير اتجاهات إيجابية نحو المدرسة والخبرات الصفية.

7 . زيادة حيوية ونشاط الطلبة في تنظيم المواقف أو التخطيط لها.

(ج) مفهوم التعلم:

يقصد بالتعلم:"حدوث تغييرات سلوكية تتصف بالثبات النسبي لدى الفرد كنتيجة للخبرات التي يمر بها".

(د) خصائص التعلم الإبداعي:

عندما نتحدث عن التعليم الإبداعي فإننا نستبعد ذلك التعلم الشكلي القائم على حفظ المعلومات، والحقائق والمفاهيم والمبادئ والقوانين، واستظهار هذه المعلومات بغض النظر عن انعكاسات هذه المعلومات على شخصية المتعلم، أو فائدتها العلمية، أو تطبيقاتها الحياتية، وعلى ضوء ما سبق يمكننا رصد الخصائص الأساسية لعملية التعلم المطلوب وهي:

1 . التعلم الذي يستجيب لأنماط التغير الخاصة بالطالب، والتي ترتبط بالخصائص العقلية النمائية له.

2 . التعلم ذو المعنى بالنسبة للمتعلم، وذلك يعني ارتباطه بحاجات حقيقية للمتعلم، سواء أكانت حاجات جسمية، عقلية، اجتماعية، نفسية، أو روحية، وعليه فالتعلم لا بد أن يكون ذا معنى.

3. التعلم القائم على الخبرة، سواء أكانت خبرة مباشرة حقيقية، أم خبرة غير مباشرة، وكلما كانت الخبرة أقرب إلى الواقع كان التعلم أكثر فاعلية، وأكثر بقاء، وأقل نسيانا، وأسرع في حدوثه، وأقل في الجهد المطلوب له.

4 . التعلم القابل للاستعمال في الحياة مما يجعله أكثر فاعلية.

5 . التعلم الذي يتناسب وإمكانات كل فرد وقدراته واتجاهاته الذاتية.

6 . التعلم الذي يتضمن معلومات ومهارات واتجاهات قابلة للبقاء.

7 . التعلم الإبداعي هو التعلم القائم على العمل والموجه نحو الحياة ويساعد الطالب على تطوير مهارات العمل المنتج والقيم الاجتماعية الأصلية وتبنيها.

8 . التعلم الذي يؤدي إلى تطوير التفكير الإبداعي لدى الفرد.

9 . التعلم الذي يجعل من المتعلم محوراً ومركزاً له.

10. التعلم الذي يطور علاقات تعاونية بين الطلبة وينمي بينهم روح العمل التعاوني وقواعده.

11. التعلم الإبداعي يتصف بالمرونة والاتساع، وتقوم هذه الخاصية على أساس الإيمان بالتغير الدائم في جميع جوانب الحياة.

12 . التعلم المستمر الذي يستمر باستمرار الحياة.

13 . التعلم المتكامل الذي يستهدف تحقيق النماء المتكامل.

14 . التعلم الذي يربط بين الجوانب النظرية والجوانب التطبيقية العملية بصورة متكاملة.

15 . التعلم الذي يمكن قياسه وتقويمه بهدف تحديد مداه ودرجته.

16 . التعلم الذي يشكل في حد ذاته معززاً ومثيراً لدافعية المتعلم للتعلم، لأن التعلم الإبداعي والجيد يبعث في المتعلم شعور النجاح والإنجاز والارتياح والبهجة.

رابعاً: عوامل تنمية التفكير الناقد(أو مهاراته):

هناك مجموعة من العمليات أو المهارات التي تعمل على تنمية التفكير، وتسمى أحياناً بعمليات العلم لاستخدامها في البحث عن المعرفة وتوليدها وهي:

1- الملاحظة: وتعني أخذ الانطباعات الحسية عن الشيء أو الأشياء المعينة، وعلى المعلمين مساعدة الطلبة في استخدام حواسهم بكفاءة وفاعلية عندما يلاحظون الأشياء، مثال:عندما يقوم طلاب الصف السابع بتربية ضفدع صغير في كأس ماء مدة ستة أيام، ثم يوجه المعلم السؤال التالي: ما التغيرات التي لاحظتموها خلال الأيام السابقة على الضفدع الصغير؟ ثم يعطي الطلبة وقتاً للمداولة والمناقشة ليعرفوا الأشياء التي كان عليهم ملاحظتها. ثم يسأل المعلم السؤال المحدد التالي: كيف تغير الماء منذ اليوم الأول للتجربة وحتى هذا اليوم؟ تسجل ملاحظات الطلبة.. الخ.

2- التصنيف: يستطيع الطلبة في مرحلة التفكير الحدسي اختيار الأشياء والأجسام الحقيقية وفقاً لخاصية معينة كاللون أو الشكل أو الحجم.

3- القياس: إن التفكير بالخاصيتين من منظور كمي يقودنا إلى قياسها، والقياس يعني المقابلة بين الأشياء.

4- الاتصال: يعني الاتصال وضع البيانات أو المعلومات التي يتم الحصول عليها من ملاحظاتنا بشكل ما بحيث يستطيع شخص آخر فهمها. ويمكن تعليم الطلبة طرق الاتصال: كأن يرسموا صوراً دقيقة، أو أشكالاً، أو خرائط ومخططات مناسبة.

لتنمية مهارة الاتصال يطرح المعلم أسئلة معينة مثل ما الذي قاله زميلكم فلان ؟ عند إجابة الطالب الأول لسؤال أو صفة لأداة أو غير ذلك.

5- التنبؤ(الوصول إلى الاستنتاج): إن عملية الاستنتاج عبارة عن عملية تفسير أو استخلاص تنمية ما نلاحظه. ويمكن مساعدة الطلبة على الاستنتاج بالطرق التالية:

- التمييز بين الملاحظات والاستنتاجات.
- إعطاء الطلبة فرصة لتسجيل بيانات وقراءتها بإمعان.
- تدريب الطلبة على الملاحظة الجيدة.
- إتاحة الفرصة أمام الطلبة، للتنبؤ من بياناتهم.

6- التجريب: يعني التجريب: "افعل شيئاً معيناً لترى ما يحدث".

في التجريب يتم تغيير الأشياء أو الأحداث لنتعلم عنها أكثر فأكثر.

7- وضع الفروض: لإكساب الطلبة مهارة وضع الفروض، يساعدهم المعلم على تكوين الأفكار التي ينجزونها قبل معالجة الأشياء.

8- ضبط المتغيرات: يعني ضبط المتغيرات تغيير شرط واحد من مجموعة شروط عند إجراء تجربة ما أو دراسة ظاهرة معينة. مثال: أثر الشمس في نمو النبات.

خامساً: تدريب التفكير في المواد الدراسية:

إن تدريب مهارة التفكير يمكن أن يكون في مواد دراسية مختلفة من مثل الرياضيات، واللغة، الاجتماعيات، ودروس الفن، كما ينطبق على غيرها من العلوم في مستويات التعليم المختلفة كون تدريب التفكير هدفه في النهاية بناء العقل المفكر.

ففي الرياضيات ينبغي اعتبار عمليات التفكير العليا من مثل التفكير المنطقي، ومعالجة المعلومات، واتخاذ القرار من أجل تطبيقها في العمليات والمسائل الرياضية التي يتعامل معها في المواقف الصفية.

وفي مجال اللغة، فإن التفكير واللغة مرتبطان، وأن هذه المهارة متأصلة في نشاط القراءة، والكتابة، والاستماع، والكلام، كما يرتبط نشاط القراءة بالقدرة على التحليل، والتصنيف، والمقارنة، وصياغة الفرضيات، والمراجعة، وبلورة الاستنتاجات وأن هذه العمليات تعتبر ضرورية لعملية التفكير لدى الفرد. وأن التدريب على حل المشكلة عقلانياً، وحدسياً، هي طريقة لمساعدة الطلبة التغلب على المشكلة بنجاح في خبراتهم التعلمية ضمن مواقف صفية ومواقف عملية خارج المدرسة.

وفي مواد الاجتماعيات لاحظ أحد الباحثين أن الصف يسوده محاولات كثيرة لنقل المعرفة، والمعرفة المحددة بالذات عن الناس، والأمكنة، والتواريخ، وبنية المؤسسة... الخ. وكلما زادت معرفتنا كلما ازدادت قدرتنا على **اتخاذ قرارات سليمة**، ولكن كهدف عام في مواد الاجتماعيات، فإن اكتساب المعرفة لا يعتبر هدفاً كافياً لتطوير برنامج أو إلهام الطلبة المحدثين.

ويقترح أحد الباحثين أيضاً في مجال تعلم المواد الاجتماعية أن التعلم يتضمن مهارة إيجاد الحقائق والذي أثبت عدم ملاءمته للحياة الحديثة. وأنه ينبغي أن يكون أكثر من مهارة إيجاد الحقائق والتي هي عمليات تفكير ذات مستوى عال، ومعرفة مفيدة، وقيم واضحة، والتي تعتبر ضرورية للطلبة لكي يكون تعلمهم فاعلاً.

أما في مجال دروس الفن فقد وصفت باحثة في مثالها " الكفاح من أجل التميز في التربية الفنية "(Striving for Excellent in Arts Education) الطرق التي يمكن أن تتطور بها مهارة التفكير في دروس الفن.

" ينبغي أن يكون الهدف من تعليم الفنون رعاية وتربية تعلم مهارات العمليات العقلية العليا خلال تدريس الفن كمادة تعليمية مركبة، وأن الطريقة التكاملية في التعليم تضمن:

(أ) إدراك الجمال. (ب) أداء وتحقيق الأهداف. (ج) النقد الفني. (د) تاريخ الفنون.

إن بالانتباه للإدراك الجمالي يستطيع الأطفال تعلم التخيل، والنقد، ويفسرون الخصائص الحسية. وخلال التحقيق، وأداء المهارة يستطيعون تعلم ترجمة المفاهيم إلى تعابير حسية، مرئية، مسموعة، وجمالية. وفي تطوير مهارة التفكير الناقد، يستطيعون استخلاص الخصائص، والاستدلالات عن الإنسان والمجتمع وذلك عن طريق دراسة المواد الثقافية والتاريخية التي ينشأ فيها الفن.

سادساً: التفكير والإبداع:

هو عبارة عن سلسلة من النشاطات العقلية التي يقوم بها الدماغ عندما يتعرض لمثير عن طريق إحدى الحواس الخمسة.

أما **الإبداع بالمفهوم التربوي**: هو عملية تساعد المتعلم على أن يصبح أكثر حساسية للمشكلات وجوانب النقص والثغرات في المعلومات واختلال الانسجام وما شاكل ذلك.

تطبيقات عملية لتنمية التفكير الإبداعي:

أوردها كنماذج يقاس عليها في الفنون والعلوم الأخرى وسأدخر منها واحداً للفصل الأخير لإظهار إمكانية الإبداع في نشر العلم الفقهي. وفيما يلي مجموعة من النشاطات والتساؤلات التي ترتبط بتنمية مهارات التفكير الإبداعي عند الطلبة في أثناء تعلمهم لمادة العلوم.

نشاط رقم (1) نموذج حل المشكلة:

الهدف: أن يفصل الطالب السكر عن الرمل.

المشكلة: إذا سقط السكر في الرمل واختلط به فكيف نفصله ونستفيد منه مرة أخرى.

إن هذه المشكلة يمكن أن تقود الطلبة للتفكير في خصائص كل من السكر والرمل للوصول إلى فرضيات يمكن أن تشكل حلولاً لهذه المشكلة ومن الاقتراحات التي يمكن التوصل إليها:

1 . إن حرق الخليط يمكن أن يؤدي إلى فصل المادتين.

2 . إن إضافة الأحماض المعدنية قد يؤدي إلى فصل المادتين.

3 . إن إذابة الخليط في الماء قد تفصل المادتين عن بعضهما.

نشاط رقم (2) نموذج الاستقصاء.

الهدف: أن يحدد الطلبة شروط حدوث الاحتراق.

الموقف المحير: شمعة مشتعلة وضع أعلاها لولب نحاسي فانطفأت الشمعة لماذا؟

إن هذا الموقف يتطلب من الطلبة التفكير في سبب انطفاء الشمعة رغم توافر المادة المشتعلة والأكسجين وسوف يفكرون في ثالوث الاحتراق وعناصره وصولاً إلى الافتراضات التي تحل المشكلة ومنها:

1 . أن اللولب النحاسي لامس الشمعة (رأسها الملتهب ومنع عنه الأكسجين).

2 . إن اللولب منع الأكسجين (الهواء من الوصول إلى مكان اللهب).

3 . إن اللولب امتص حرارة الاشتعال من الشمعة وبالتالي أنقصها فانطفأت الشمعة لأنها فقدت درجة الاشتعال.

سابعاً: مدرسة المستقبل (الإطار الفكري والعلمي)

تتمثل مرتكزات فلسفة المستقبل في الجوانب والمنطلقات الفكرية والعلمية التالية:.

1 . تأكيد الهوية العربية الإسلامية للطالب مع بناء القدرة على التواصل والتعامل مع الثقافات الأخرى باعتزاز بالذات وثقة بالنفس وإيمان عميق بأن الحضارة العربية ساهمت ولا تزال تسهم بفعالية في الحضارة الإنسانية.

2 . الإسهام الإيجابي في بناء مجتمع القرن الحادي والعشرين سواء على مستوى كل بلد عربي على حده، أو على مستوى الوطن العربي ككل.

3 . تنظيم المدرسة لتكون مركزاً حياً للتفكير والعمل العلمي ومرتبطة . أي المدرسة . بالمحيط المباشر للطالب ومتفاعلة مع المشكلات الوطنية والقومية والعالمية.

4 . توعية التلاميذ بطبيعة مجتمع القرن الحادي والعشرين وتدريس التلاميذ وتدريبهم على المهارات التي يحتاجها هذا العصر الجديد.

5 . تشجيع التفكير الحر والتفكير التحليلي والتركيبي للتلاميذ.

6 . تدريب وتهيئة التلاميذ للتعامل مع عالم المعلومات والاتصالات السريعة عن طريق الحاسوب والانترنيت، وسائر وسائل تحليل البيانات ومعالجتها وتوظيفها في الحياة العملية.

7 . تربية التلاميذ عن طريق مناهج تركز على بناء المهارات والقدرات العلمية والمهنية والاجتماعية والثقافية التي يحتاجها مجتمع المستقبل، بدلاً من التركيز على الحفظ والتلقين واستقبال المعرفة، واجترار الماضي وتمجيده فقط.

8 . الاهتمام الشديد ببعض الفئات الاجتماعية مثل؛ الفتيات وأطفال الريف وأبناء الفئات المهمشة التي لم تستطع أن تتحرك إلى أعلى في السلم الاجتماعي مما ترتب عنه عدم دخول أبنائها لأي تعليم أو تسربت من التعليم، أو لم تستطع المنافسة العلمية فرسبت وخرجت للحياة بدون أي تأهيل.

9 . الاهتمام بتنوع وتعدد البرامج التربوية والتعليم الذاتي المستمر ومشاركة المنظمات الأهلية غير الحكومية (منظمات المجتمع المدني) في مدرسة المستقبل سواء بالتمويل أو التسيير أو تنفيذ برامج تعليمية خاصة بفئات أو تخصصات أو مهن معينة في المجتمع.

10 . إعادة تأهيل وتدريب المعلمين بما يتناسب وطبيعة مدرسة المستقبل وبرامجها المتنوعة وارتباطها بالحياة والتنمية المستمرة في المجتمع.

11 . الاهتمام والتأكيد على التعليم التقني والمهني.

ثامناً: الملامح المتوقعة لخريجي مدرسة المستقبل

من المتوقع أن يتحلى خريجي مدرسة المستقبل بخصائص وصفات وقدرات تختلف إلى حد كبير عن تلك التي يتصف بها الخريج المعتاد في الماضي، ويمكن تحليل هذه الملامح على النحو التالي:.

أ. الكفاءات الشخصية:. وتشتمل على:.

1 . الثقة بالنفس وبالذات العربية الإسلامية.

2 . الانضباط.

3 . إدراك جوانب القوة والضعف في الذات الفردية، دون شعور بالنقص أو الخجل.

4 . الإبداع.

5 . الاعتماد على النفس مع القدرة على العمل والتعاون مع الآخرين.

6 . المرونة والمثابرة والصبر.

7 . المبادرة والالتزام.

8 . الرغبة في التعلم المستمر وتطوير الشخصية.

ب . الكفاءات الأكاديمية

1 . الجمع بين المعارف المتخصصة والعامة في آن واحد.

2 . القدرة على تطبيق المعرفة.

3 . التفكير المنطقي وخاصة التفكير وفق منطق النسق.

4 . التجريد والتحليل النقدي البناء.

5 . مهارات حل المشاكل.

6 . مهارات الاتصال (الشفهي والكتابي).

7 . القدرة على استخدام الأرقام والبيانات.

8 . مهارات استخدام الحاسوب والانترنت.

9 . اتقان اللغة العربية والقدرة على استعمالها في مختلف أغراض الحياة، مع ضرورة تعلم لغة أجنبية حية مثل؛ اللغة الإنجليزية.

10 . مهارات البحث والتطوير.

ج . الكفاءات المتوقعة لعالم العمل والحياة الاجتماعية

1 . التوجه الايجابي نحو الفرص وحب المغامرة وتجربة الجديد.

2 . القدرة على تحديد الأولويات ورسم خريطة زمنية لتنفيذها.

3 . القدرة على تخطيط الجهد والوقت والمال.

4 . إتقان مهارات التعامل مع الآخرين وبناء علاقات إنسانية سليمة وإيجابية.

5 . إتقان مهارات العرض والإقناع.

6 . التحلي بالأخلاقيات المهنية وتقدير المسئولية الاجتماعية المترتبة عن المهنة وعن المواطنة بشكل عام.

7 . التدريب على مهارات قيادة العمل وتحمل المسئولية، أو العمل تحت قيادة مهنية.

8 . مهارات العمل ضمن فريق أو جماعة أو مهارات العمل المشترك بصفة عامة.

9 . الالتزام بالقيم المطلقة للأمة العربية الإسلامية خاصة المتعلقة بنظرتها للإنسان والكون والعالم الآخر.

10 . الالتزام بالقيم الإنسانية التي لا يختلف عليها كافة البشر مهما كانت أجناسهم وألوانهم ومعتقداتهم والمتعلقة بقيم الحق والخير والجمال.

11 . الوعي بالقضايا المحلية والوطنية والإقليمية والدولية[12] (وهذه تتم بحسب المرحلة التعليمية والعمرية للتلميذ).

ملاحظة: إن الاستفاضة التي سبقت في هذا الفصل يعول عليها للنجاح في موضوعات الفصول الآخرى فكيف للاقتصاد أو السياسة أو للجوانب الإجتماعية وحتى الفقهية أن تصلح إذا لم تصلح مؤسسة (المدرسة والجامعة ومركز البحث العلمي) تأهيل الفرد علمياً وعملياً.

[12] تمت الاستفادة من دراسات اليونسكو في تطويرهذه الكفاءات خاصة الدراسات المقدمة إلى المؤتمر التحضيري العربي حول المؤتمر العالمي للتعليم العالي، بيروت، 2-5 مارس 1998. (ورقات عمل)

الفصل الثاني

الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى الاجتماعي

أولاً: قيود ومحددات تتعلق بالبناء الاجتماعي

أ- يواجه الوطن العربي تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية واسعة الأثر والتأثير وهذه التحولات بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية واحتكاك العرب بالعالم الصناعي الغربي احتكاكاً مباشراً، وزادت هذه التحولات حدة وتأثيراً بفعل عوامل التحديث والحداثة التي اقتضت برامج متعددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذه البرامج نقلت الحياة العربية نقلة نوعية لها أكبر الأثر في حياة المجتمع العربي وبنائه الاجتماعي التقليدي المتعارف عليه منذ مئات السنين، بل وغيرت ملامح وخصائص الشخصية العربية الاجتماعية والثقافية والوجدانية، ولعل من أهم التغيرات التي استجدت وأثرت في الحياة العربية ما يلي:.

1-تفكك البناء الاجتماعي العربي. 2. التحضر السريع بفعل التحولات الاجتماعية التي شهدها الوطن العربي.3. إنجازات المرأة العربية في مختلف جوانب حياتها وأصبحت شريكة للرجل في الحياة العربية مع بعض الإستثناءات والحالات في الأرياف والبوادي والقرى. 4. الطفولة؛ أفاد تقرير جديد صدر في عام 2000 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) أن حوالي 8 ملايين طفل في سن الذهاب إلى المدرسة الابتدائية من بينهم 5 ملايين فتاة لا يزالون خارج نظم التعليم في البلدان العربية. 5- وفيما يخص التعليم العالي يلاحظ أن كل البلدان العربية تمتلك مؤسسة جامعية واحدة على الأقل،ومع ذلك فقد لوحظ انتقال عدد كبير من الطلبة إلى الخارج لاستكمال تعليمهم الجامعي وتحديداً إلى أوروبا وأمريكا الشمالية أو إلى دول عربية أخرى، وتمثل اختصاصات علم الاجتماع وإدارة الأعمال والقانون أهم الاختيارات المفضلة لطلاب الدراسات الجامعية.

ب- النمو السكاني السريع، يبلغ عدد سكان الوطن العربي حوالي 291 مليون نسمة تقريباً حسب تقديرات عام 2000، ويبلغ معدل الولادات في الوطن العربي 29.38 لكل ألف نسمة، بينما معدل الوفيات 7.17 لكل ألف نسمة[13]. ومهما كانت الأوضاع فإن **النمو السكاني السريع** في الوطن العربي يفرز مشكلات متعددة من أهمها ما يلي:.

1-ضآلة حجم القوى العاملة الحقيقية في الوطن العربي بسبب ارتفاع نسبة صغار السن، وضعف نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة. 2- العجز في الموارد الاقتصادية والتهام مشروعات التنمية للدخل القومي وضعف ادخاره. 3-انخفاض مستوى المعيشة. 4- انتشار مشكلة السكن خاصة في المدن. 5- مشاكل التحضر السريع. 6- مشاكل تقديم الخدمات الاجتماعية خاصة التعليم والصحة والإسكان.7- انخفاض مستوى المعيشة.

وإضافة إلى ما سبق فهناك **سوء توزيع للسكان في الوطن العربي** بين الريف والحضر ونقص الأيدي العاملة الزراعية، والأيدي العاملة التقنية المتقدمة.

---

[13] مصدر الإحصاءات عن النمو السكاني في الوطن العربي مأخوذة من **قناة الجزيرة الفضائية**، (2002)، منشورة **بشبكة المعلومات الدولية** "الإنترنت" تحت العنوان: ***www.aljazeera.net/im-depth/arab-israel/2002/7/7-8-1.htm*** . ***, 15/10/2002***

ج- هجرة أبنائه من العلماء والمختصين والمهنيين إلى الخارج باتجاه أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وهذه القضية تعرف في الوطن العربي **بهجرة العقول العربية**، ويقدر عدد المهاجرين العرب من العلماء والمختصين في الخارج بحوالي ثلاثة ملايين متخصص وعالم.

د- استمرار وجود مناطق وشرائح سكانية ممن هم في سن التعليم بدون تعليم، وهؤلاء بكل المعايير الإنسانية والاجتماعية والأخلاقية يشكلون تحدياً ومشكلة للتخطيط والتنمية وأجهزتها في الوطن العربي، وفي ذات الوقت يشكلون بيئة اجتماعية غير ملائمة تفرز العديد من تيارات التوتر والتناقض في بيئة الوطن العربي الاجتماعية[14].

ثانياً: آليات إصلاح البناء الاجتماعي

(1) إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة:

يرى الكثيرين أن إصلاح التعليم وبناء مجتمع المعرفة من الأمور ذات الأولوية في إحداث التنمية والتطوير والإصلاح على جميع المستويات في المجتمع. وعلى هذا يولون أهمية كبيرة لهذا الموضوع. وبالرغم من الجهود المبذولة في هذا القطاع، أي قطاع التعليم، إلا أن النتائج السلبية للعملية التعليمية تستدعي إعادة النظر في مجمل المنظومة التعليمية، فالتعليم أصبح على ثلاثة أنواع على الأقل هي :

أ . التعليم الحكومي: وهو الأكثر انتشاراً، وهو أيضاً الأكثر حاجة للإصلاح في كل النواحي سواء على المستوى الأبنية والتجهيزات، أو على مستوى إعداد المعلم وخفض عدد الطلاب في الفصل الواحد.... إلخ.

ب . التعليم الأجنبي: وهو عالي التكلفة، وغالباً ما يكون مرتفع المستوى في التعليم، ولكن لا يقدر على تحمل تكلفته إلا قلة القلة من المواطنين.

ج . التعليم الخاص: وهو نفسه ينقسم إلى مستويات مختلفة، منها ما هو منخفض وما هو متوسط، وما هو مرتفع؛ وذلك طبقا لتكلفة كل مستوى، والجهة المشرفة عليه؛ سواء كانت شركة خاصة أم جمعية أهلية...الخ.

وهذا يستدعي مراجعة شاملة للتعليم بمستوييه قبل الجامعي والجامعي وفق المحددات الآتية:

1- مراجعة ميزانية التعليم في الموازنة العامة، والعمل على زيادتها باستمرار.

2- إطلاق مراحل التطوير بحيث تشمل المباني وتجهيزاتها، وسعة الفصول، وبناء الملاعب والمعامل، وإعداد المدرس ورفع مستواه المهني.

3- وضع معايير موضوعية للعملية التعليمية ولمخرجاتها في مختلف المراحل، وذلك وفق المعايير الدولية، وخاصة المعايير المتبعة في الدول المتطورة، على أن يجري القياس والتقويم على أساس تلك المعايير.

4- التأكيد على دور الدولة في تغطية الجزء الأساسي في العملية التعليمية، مع ضمان الاستقلال الأكاديمي والإداري لمؤسسات التعليم، وتشجيع مؤسسات المجتمع الأهلي والمدني على تحمل مسؤولياتها في العملية التعليمية؛ تمويلاً وبناءً و إدارة، في إطار رؤية واعية بأهمية العائد الاجتماعي لمثل هذه المشروعات التعليمية.

5- تشجيع الطلاب على المعرفة والابتكار والمبادرة، وتوفير المناخ اللازم لذلك، وذلك بوسائل مناسبة للتحفيز، مثل المسابقات، ومكافآت التفوق، وتكريم المبتكرين وربطهم بالمؤسسات الإنتاجية للاستفادة بأفكارهم...إلخ.

---

[14] د. علي الهادي الحوات، **التربية العربية رؤية للقرن الواحد والعشرين**، ص76 وما بعدها.

6- تطوير الاهتمام بالحاسوب(الكمبيوتر) كأداة فعالة في تحصيل العلم والمعرفة، والعمل على توفيرها لكل مستويات ومراحل العملية التعليمية.

7- دعم جهود تطوير البحث العلمي، وتوفير الموارد المالية اللازمة له وربطه بالواقع، وربط الجامعات والمعاهد والأكاديميات العلمية بمراكز الصناعة والزراعة والتجارة لتطويرها بشكل علمي ومنهجي، ودعم التعاون مع الجهات العلمية والهيئات الدولية والاستفادة من خبراتهم المختلفة في هذا المجال.

8- الاهتمام باللغة العربية وتطوير مناهجها، وتشجيع تعريب العلوم الحديثة والثقافة العالمية النافعة، وتشجيع الترجمة لكل أنواع المعرفة المفيدة للأمة.

9- تطوير ونشر المكتبات المجهزة بأحدث وسائط نقل المعلومات وحفظها واسترجاعها، وذلك في كل مراحل العملية التعليمية سواء التعليم قبل الجامعي أو التعليم الجامعي، وكذلك الأحياء والقرى، وتشجيع الإطلاع والمعرفة والاستعارة وتوصيلها بشبكة المعلومات الدولية [internet]، وتوفير أماكن التواصل معها بشكل ميسر وغير مكلف، وخاصة في النواحي التعليمية والمعرفية والتدريبية.

10- تشجيع التكوين المستقل للطلاب في كل مراحل التعليم، ونشر ثقافة الديمقراطية والتسامح والحوار و الحريات العامة، وقيم المواطنة، وإدخال التربية المدنية والمهارات الحياتية بالشكل المناسب في المقررات الدراسية. و إعطاء الفرصة للطلاب من أجل المشاركة في العمل العام وفق لوائح ديمقراطية، ورفع جميع القيود عن الحركة الطلابية.

11- ضرورة توفير حد أدنى من القاسم المشترك بين مختلف أنظمة التعليم التي يشهدها الواقع بما يحقق التوافق والانسجام في بناء الهوية الوطنية للأجيال الجديدة.

(2) حل مشكلة الأمية:

في ظل التطور الهائل الذي تعيشه البشرية اليوم في مجال العلم والمعرفة وثورة الاتصالات والتكنولوجيا، أصبح من العار أن تكون هناك أمم وشعوب تعاني من الأمية التقليدية(أي أمية القراءة والكتابة)؛ فقد أصبحت الأمية الآن هي أمية معرفة التعامل مع الحاسوب(الكمبيوتر) والدخول إلى شبكة المعلومات الدولية(internet). ومما يؤسف له أن العالم العربي حسب تقارير التنمية البشرية الأخيرة يعاني من الأمية التقليدية بنسبة تصل إلى 40% من عدد سكانه؛ أي حوالي 65 مليون شخص، وثلثا هذا العدد من النساء، لذا من الضروري وضع هذه القضية في مرتبة متقدمة من سلم الأولويات في المرحلة القادمة، للقضاء على هذه الظاهرة المخجلة على النحو الآتي:

أ . وضع خطة شاملة مقيدة بمدة للقضاء نهائياً على مشكلة الأمية التقليدية بكل أشكالها، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات، على النحو المبين في البنود التالية:

ب . غلق كل المنافذ التي تغذي استمرار ظاهرة الأمية، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لمنع التسرب من العملية التعليمية وخاصة من مراحل التعليم الأساسي.

ج . اتخاذ جميع الإجراءات والعوامل المشجعة على تنفيذ إلزامية التعليم في كل مكان وخاصة الأماكن العشوائية والريف والأماكن النائية.

د . إلزام كل خريج بمحو أمية عدد مناسب ممن أصبح في سن أكبر من مراحل التعليم الإلزامي ولم تمح أميته.

هـ . عمل أنشطة مكثفة و مخيمات ولقاءات لتنفيذ برامج مركزة لمحو أمية الكبار تصرف فيها مكافآت للمعلمين وكذلك للمتعلمين إضافة على منحهم شهادات محو الأمية.

و . تشجيع المتعلمين في كل المجالات والأعمار على المساهمة في هذا المشروع الوطني وتقرير ميزات مختلفة لهذه المشاركة كحوافز لتفعيل مشاركاتهم.

ز . إشراك كل وسائل المعلومات والإعلام والدعاية والثقافة، والجمعيات الأهلية، في دعم هذا المشروع طوال مدة تنفيذه.

(3) مواجهة مشكلة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية:

يعاني قطاع كبير من المواطنين الفقراء ومحدودي الدخل، معاناة شديدة في سبيل سد الاحتياجات الأساسية لهم ولأسرهم، وخاصة في ظل ارتفاع الأسعار وتقليص الدعم، وزيادة الضرائب غير المباشرة، وترك العدالة الاجتماعية للضمان الاجتماعي وقصور النظام الحالي للضمان في مراعاة الحاجات والمحتاجين، وهو أمر غير مقبول؛ لأنه يهدد الأمن والسلام في المجتمع، ويعرقل الجهود المبذولة من أجل التنمية وتحسين نوعية الحياة في المجتمع بشكل عام، ومراعاة محدودي الدخل بشكل خاص والعمل على الآتي:

1- اعتبار العدالة الاجتماعية مطلباً أساسياً لا يقبل عذر في تجاهله، والسعي بشتى الوسائل لتحقيقها على أساس مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص.
2- زيادة حد الإعفاء الضريبي سنوياً بنفس نسبة الزيادة في معدل التضخم.
3- مراعاة أن تكون السياسة الضريبية مبنية على أساس نسبة من عوائد العملية الإنتاجية دون غيرها من الأوعية الضريبية، وبذلك نضمن عدالة هذا النظام وحسن سيره، باعتباره مأخوذاً من منهج دفع الزكاة، فضلاً عن زيادة المزايا الضريبية التفضيلية لصالح الشرائح الاجتماعية الأضعف.
4- تشجيع الجهود الأهلية التي تبذل بصدد الرعاية الاجتماعية، مع مراعاة التخفيف من الأعباء الروتينية المفروضة على الجمعيات العاملة في هذا المجال، ومنحها تخفيضاً فيما يتعلق بالإعلان في وسائل الاتصال الجماهيري، وإمدادها بالمعلومات اللازمة لأداء دورها.
5- أن تقوم مؤسسة أهلية بتحصيل الزكاة والصدقات من المسلمين، وتحصل الصدقات الطوعية من غيرهم، على أن تتولى إنفاقها في مصارفها المختلفة، وأول مصارفها هو تحويل العاطلين إلى منتجين، والمحتاجين إلى مكتفين؛ أي المساهمة في العملية التنموية بشكل مباشر، هذا إلى جانب ما يقوم به النظام الضريبي بتغطية النفقات العامة للدولة بمراعاة المقدرة المالية للمكلفين.

(4) الرعاية الصحية:

بالرغم من التاريخ الطويل في مكافحة الأمراض وتوفير الرعاية الصحية، إلا أنها لا تزال تأتي في المراتب المتأخرة على قائمة الدول في مجال، سواء في المدن الكبرى أم الريف، تدهور الرعاية الصحية وارتفاع مستوى التلوث البيئي في الهواء والماء والشوارع والأحياء السكنية والصناعية، وعليه لا بد من اتخاذ مجموعة من الإجراءات التنفيذية، ومن أهمها الآتي:

1- التوسع في إنشاء وحدات صحية صغيرة متطورة في جميع الأحياء السكنية في المدن وفي جميع القرى والتجمعات الريفية.
2- بذل مزيد من العناية بالتأهيل العلمي للطبيب إعداداً وتدريباً، والاهتمام بتحسين أوضاع الأطباء بمختلف فئاتهم مالياً ووظيفياً ومهنياً.

3- بذل مزيد من العناية بمهنة التمريض إعداداً وتدريباً، والاهتمام بتحسين أوضاع الممرضات والممرضين بمختلف فئاتهم مالياً ووظيفياً ومهنياً.

4- تشجيع إقامة صناعات طبية متكاملة لتصنيع الأجهزة الطبية بأنواعها كافة، ودعم مشروعات تطوير الصناعات القائمة عليها حالياً وكذلك صناعة الدواء، والعمل على تحقيق الاكتفاء المحلي في هذا المجال الحيوي.

5- تطوير النظام الصحي والكشف الدوري على الطلاب بالمدارس والجامعات، وعلى الموظفين والعمال في القطاعات الحكومية والخاصة.

6- بناء نظام صحي تأميني حقيقي يغطي جميع فئات المواطنين بتكلفة معقولة للمواطن حسب دخله، وذلك أسوة بالنظم الصحية المتطورة في العالم.

ثالثاً: إدماج الأخلاق في سياسات الإصلاح

إن الإصلاح الأخلاقي يجب أن يتأسس على المبادئ والقيم الإسلامية التي تحض على مكارم الأخلاق وفضائل الأعمال، وهو بهذا المعنى يمتد إلى البحث في كيفية إعادة التوازن والفاعلية إلى منظومات القيم والمعايير الفردية والجماعية السائدة في مجتمعتنا[15].

الإصلاح الأخلاقي بهذا المعنى الواسع يُعنى بتقييم وتقويم السلوك الإنساني من منظور صواب الأفعال أو خطئها، جوازها أو عدم جوازها، ويعتمد أول ما يعتمد على قوة الوازع الداخلي إلى جانب المناخ الملائم والقانون العادل والمؤسسات الفاعلة. ويدعونا الإصلاح الأخلاقي للاهتمام بكيفية معالجة أسباب ومظاهر الخلل القيمي والمعياري على مستوى السلوكيات والآداب المدنية، والأخلاقيات العملية والمهنية، والطبائع الإنسانية، وهو ما يبدو فيما يمكن تسميته "التحلل الاجتماعي"على تلك المستويات كلها.

"الإصلاح الأخلاقي" إذن هو المقابل المنطقي " للتحلل الاجتماعي" الذي تتجلى مظاهره في الجوانب السياسة والاقتصادية والقانونية والتربوية والثقافية. وفي ظل " التحلل الاجتماعي" تكون تصرفات وسلوكيات، وحتى تطلعات، مجموعات كبيرة من الأفراد والجماعات والتكوينات المهنية محكومة بمنظومات من القيم والمعايير السلبية . المعلنة وغير المعلنة . مثل:

. النفاق والكذب وإخلاف الوعد.

. الرشوة والمحسوبية والاختلاس والنصب.

. التسيب والإهمال واللامبالاة.

. ضعف الميول نحو المشاركة والمبادرة والاهتمام بالشأن العام.

. غلبة النزعة المادية والاستهلاك الترفي.

. زيادة معدلات الجريمة والعنف.

. ضمور معنى المصلحة العامة لدى قطاعات واسعة من المواطنين.

. انخفاض قدرات المواطنين . وأحيانًا رغباتهم . على العمل المنتج النافع.

. اختلال ميزان العدالة (في توزيع الدخل , وفي تطبيق القانون،وفي توفير فرص العمل..)

[15] من **رؤية حزب الوسط** تحت التأسيس، في بيانه المقدم للسلطات المصرية للترخيص.

. انحراف الفنون والآداب عن مقاصدها النبيلة، وتركيز أغلبية منتجيها على غرائز الجنس واللذة والتفكير الخرافي... الخ.

إن قائمة مؤشرات التحلل الاجتماعي طويلة ومعروفة في أغلبها، ويمكن التعبير عنها بكلمة واحدة مثقلة بالمعاني السلبية وهي "الفساد" أو "الإفساد" ـ الذي هو عكس" الصلاح"أو "الإصلاح" ـ وهذه المؤشرات تمثل قاسماً مشتركاً أعظم بين مختلف الجوانب التي يجب أن تتجه إليها جهود الإصلاح، ولا تكاد تغيب عن جانب واحد منها، الأمر الذي يعني أنها واقعة أيضاً في صميم أي عملية إصلاحية مبتغاة، وأن الإصلاح الأخلاقي يجب أن ينظر إليه لا باعتباره " دعوة إلى مكارم الأخلاق " فحسب . وهذا بحد ذاته ليس بالقليل . وإنما باعتباره قاسماً مشتركاً أعظم بين مختلف مداخل العملية الإصلاحية، وشرطاً ضرورياً ولازماً لنجاحها في الواقع. ولو افترضنا جدلاً أننا أفلحنا في إنجاز الإصلاح السياسي والاقتصادي والتشريعي على النحو الذي ترجوه القوى والتيارات الوطنية والإسلامية المطالبة بالإصلاح في العالم العربي والإسلامي، مع بقاء الأوضاع على ما هي عليه في الجوانب الأخلاقية السائدة، فإن إمكانية تفعيل برامج الإصلاح في تلك الجوانب ونجاحها في الواقع قليلة، وستكون فرصتها في تحقيق مقاصدها محدودة للغاية.

إن إدماج الإصلاح الأخلاقي في مختلف المداخل الإصلاحية السياسية والاقتصادية والتشريعية والثقافية والاجتماعية، أمر ضروري ولازم، و بغيره ستظل جميع التصورات والأفكار الإصلاحية لتلك المداخل مفتقرة لواحدة من أهم ضمانات النجاح والفاعلية التطبيقية وهي ضمانة الوازع الذاتي واحترام التوجهات المعيارية والأخلاقية الكبرى التي تحفظ تماسك المجتمع وتشكل المناخ الملائم لتقدمه.

ومهما كانت صعوبة عملية إدماج الأخلاق في مداخل الإصلاح المختلفة عامة، وفي الإصلاح السياسي خاصة؛ لكون السياسة في تعريفها الوضعي وممارساتها العملية لا تعرف الأخلاق إلا قليلاً؛ رغم ذلك فإن عملية الإدماج هذه تستحق ما سيبذل فيها من الجهد والوقت طالما أنها كما قلنا شرط ضروري ولازم لنجاح الإصلاح وإدراك مقاصده.

آليات الإصلاح الأخلاقي

من المداخل المقترحة لتفعيل الإصلاح الأخلاقي , وربطه في الوقت نفسه بمداخل الإصلاح الأخرى الآتي:

1. المدخل التربوي التعليمي:

يرتكز هذا المدخل على الدور الكبير الذي تقوم به مؤسسات التربية والتعليم في بناء العقليات وتوجيه السلوك الفردي والجماعي. ومن خلال هذه المؤسسات يتم غرس منظومة القيم والمبادئ والمعايير التي تحقق الإصلاح الأخلاقي المرغوب في عقول الناشئة والأجيال الجديدة.

وإذا كانت البرامج التربوية . في وضعها الحالي . تفتقر إلى المضمون الأخلاقي المطلوب؛ فمن الضروري تطوير المناهج الدراسية والأنشطة الترفيهية والتربوية الصفية واللاصفية في هذا الاتجاه الذي يؤكد على القيم والمعايير الإيجابية، ويرفع من شأنها فردياً ومؤسسياً. وهذه المعاني يجب أن تتضمنها المقررات الدراسية والأنشطة الترفيهية وبرامج خدمة المجتمع وحصص الأشغال والتدريبات العملية؛ ابتداءً من المراحل الابتدائية من السلم التعليمي، وصولاً إلى أعلى درجات هذا السلم. وتقع مسؤوليات إنجاز هذه المهمة التطويرية في مناهج التربية والتعليم على الهيئات والمراكز التربوية والتعليمية الحكومية، كما تقع أيضاً على المفكرين ودعاة الإصلاح وصانعي الرأي وقادة المجتمع المدني ومنظماته وهيئاته.

2. المدخل الثقافي الإعلامي:

نظراً لضعف الخطاب الثقافي الذي تبثه وسائل الإعلام العربية والإسلامية، والأجنبية . على وجه الخصوص . فيما يتعلق بالمضامين الأخلاقية الإصلاحية بالمعنى السابق شرحه؛ فإن المطلوب هو صياغة ونشر خطاب ثقافي إعلامي يركز على تلك المعاني الغائبة، ويهدف إلى بناء صورة ذهنية صحيحة وواقعية عن القيم والمعايير الأخلاقية الواجب احترامها والالتزام بها. ولتيسير مهمة وسائل الإعلام في أداء وواجبها في هذا المجال يجب أن تخصص مساحات أكبر مما هي عليه الآن للبرامج التثقيفية المدروسة والتي تدور حول وتهدف لغرس تلك القيم ومنظوماتها المعيارية، وتنشر الوعي بما تقوم به من أدوار في خدمة مختلف الجوانب الإصلاحية الأخرى: السياسية والاقتصادية والقانونية، مع التركيز على إدانة حالات الانحراف عن الأصول والثوابت المجتمعية والدينية.

3- مدخل تجديد الخطاب الديني:

إن الخطاب الديني السائد في العالمين العربي والإسلامي منذ فترة طويلة يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى إصلاح أساليبه، وتجديد مضامينه وتنحية المفاهيم السليبة التي يحتويها ؛ وذلك بهدف استيعاب متغيرات الواقع، وتفعيل دور الخطاب الديني في مواجهة المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وبخاصة فئة الشباب، كما أن هذا التجديد يجب أن ينعكس بشكل إيجابي على مكانة المؤسسة الدينية ودورها في جهود التنمية والإصلاح الاجتماعي العام. وهذا التبني ليس جديداً ولا مرتبطاً بدعوات حديثة قادمة من الخارج، ولكنها دعوة قديمة ومتأصلة تبناها المصلحون والمفكرون قديما وحديثاً؛ لأنه واجب ديني ووطني لإدراك الواقع والتفاعل معه وتطويره بما يخدم مصالح الأمة ولا يصطدم بغير مبرر مع العالم.

4- القدوة والشفافية:

إن المبادئ والقيم والمعايير الأخلاقية مهما كان نبلها وسموها تظل قليلة التأثير في الواقع ما لم تتجسد قدوات حسنة يقتدي بها جموع المواطنين على كل مستوى من المستويات، على أن يجري دعم هذا التوجيه بمجموعة من إجراءات الشفافية (مثل إعلان الذمة المالية، ومصادر الدخل قبل تولي الوظائف العامة أو الولايات النيابية وبعدها،....) وغيرها من الإجراءات التي تبرهن على صدقية هذه القدوات الحسنة ومن يليها من المقتدين بها في مختلف مواقع المسؤولية.

الفصل الثالث

الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى السياسي

أولاً: قيود ومحددات سياسية

يواجه الوطن العربي منذ العقد الأخير من القرن الماضي تغيرات سياسية وأيديولوجية فرضتها معطيات محلية ودولية متعددة ومتشابكة من بينها بروز القطب الواحد في العالم، ومحاولته فرض سيطرته وهيمنته على العالم بدوافع ومبررات مختلفة، وعزز ذلك العولمة وما تدعو إليه من قيم واتجاهات إضافة إلى معطيات محلية، وهي أن سنوات طويلة من نشر التعليم والوعي والاتصال الخارجي فتحت عقول وأعين أبناء الوطن العربي وخلقت نوعاً من التأمل والتفكير في الحقوق والواجبات والمواطنة، وهذا مهد الطريق إلى رؤية سياسية أخرى للسلطة والحقوق والواجبات، فلم يعد المواطن العربي مغلق التفكير إطاره المرجعي قبيلته وقريته وعائلته الممتدة وإنما أصبح إطاره المرجعي وطنه وحقوقه وواجباته كمواطن، بل أصبح إطاره المرجعي العالم وما تسوده من مختلف صنوف المذاهب والأفكار والرؤى السياسية

والأيديولوجية، والواضح أن البلاد العربية استجابت لهذا الواقع السياسي بشكل أو آخر وطورت وغيرت الكثير من تشريعاتها وأنظمتها الإدارية والاجتماعية، وأعطت الكثير من الحقوق والمزايا التي لم يكن المواطن العربي يتمتع بها في الماضي لدواعي مختلفة منها وحدة الوطن، والمحافظة على الاستقرار الاجتماعي وبناء الدولة والوحدة الوطنية مقابل عوامل التفكك والعدوان المحتمل ومواجهة العدو المتمثل أساساً في العدوان الصهيوني على الأمة العربية، ورغم ذلك لا يزال الوطن العربي يواجه أزمة سياسية وهي ضعف مشاركة الناس في صنع حياتهم العامة وتشجيع الحوار بين مختلف الرؤى السياسية والأيديولوجية، وضعف هذا الحوار خلق توترات وتناقضات، بل أزمات سياسية يعيشها الوطن العربي بشكل أو آخر، بل إن هذه الوضعية كثيراً ما أفرزت مراكز قوى وحركات متطرفة فكرياً وثقافياً، وغالباً ما تتخذ هذه الحركات الدين وسيلة وشعاراً للوصول إلى السلطة وموضع صنع القرار، وفي الغالب إن هذه الحركات الفكرية التي انتهجت العنف طريقاً، تعيق الحياة العامة وتعطي طابعاً وشكلاً سلبياً وعنيفاً للحياة السياسية العربية، الأمر الذي يعيق النمو والتنمية في الوطن العربي، فبدلاً من أن تصرف الأموال العامة على التنمية، بدلاً من ذلك تصرف وترصد للأغراض الأمنية والأعمال الوقائية من خطر العنف والتطرف الذي بدأ ينتشر في الوطن العربي، وأعطى للحياة السياسية العربية شكلاً عنيفاً لا يليق بالحياة السياسية المتحضرة في القرن الحادي والعشرين، بل لا يليق بالحضارة والثقافة العربية التي تتسم دائماً بالحرية والحوار، وحرية الاختيار والتسامح والتفاهم واحترام الرأي الآخر، ومن هنا فالوطن العربي وقادته في السياسة والفكر والثقافة والتربية مطالبون بأن يجدوا حلولاً تربوية نظرية وعملية لنبذ ومحاربة فرض الرأي بالعنف، وبدلاً من ذلك تأكيد الحوار وحرية الرأي، وقبول الرأي الآخر، فالعنف مهما كان والتطرف مهما كان لا يخلق إلا الانغلاق والتعصب الأعمى وموت العقل وموت الحضارة، ولذلك فالحوار والنقاش والانفتاح العقلي والثقافي كلها من مبادئ الثقافة العربية، ومن مبادئ الدين الإسلامي الحنيف، وهذه لابد أن تكون من المبادئ الأساسية في تربية الإنسان العربي مسلماً كان أو مسيحياً، ولذلك فالحاجة تدعو إلى نظرية أو إستراتيجية تربوية عربية جديدة **قادرة على التواصل مع الماضي والعيش في الحاضر والاستعداد للمستقبل** ولكن بعقل منفتح تعمل على إيجاد حلول فكرية وعملية لمختلف التحديات التي تواجه الإنسان العربي في حاضره والتي ستواجهه بدون شك في مستقبل حياته، وفي اعتقادنا ما لم تكون التربية العربية قادرة على استيلاد **عقل عربي عصري متفتح** وقادرة على إيجاد **ثقافة عربية عصرية تتعامل مع الواقع وتستعد للمستقبل**، بل وتسهم فيه فإن المواطن العربي والإنسان العربي سيواجه المزيد من الاضطرابات والتعصب والانغلاق الذي يرده إلى الموت الفكري والموت الحضاري، ولعل ما ينعش ويجدد الحياة العربية إلى جانب دعم وتشجيع وبناء أوسع قاعدة من المشاركة الجماعية في الحياة العامة وصنع القرار هو التأكيد على **اللامركزية في الإدارة وتشجيع الجماعات المحلية** على صنع **حياتها**، وفي ضوء ثقافة عربية واسعة قادرة على إيجاد **النموذج والتوجيه** لكل أطياف الفكر ومسالك الحياة، مع تشجيع وتعزيز منظمات المجتمع المدني، والمنظمات الأهلية غير الحكومية التي هي في الواقع من التراث العربي الإسلامي ولعبت دوراً كبيراً في التلاحم الاجتماعي والبناء الاجتماعي، وتشكل ضغطاً على الانحراف عن أهداف المجتمع وتصحيحاً لكل من تسول له نفسه استغلال سلطته أو نفوذه لتحقيق مصالحه الخاصة على حساب مصالح وحقوق الآخرين[16].

ثانياً: الحريات العامة والإصلاح السياسي[17]:

[16] د. علي الهادي الحوات، **التربية العربية رؤية للقرن الواحد والعشرين**، ص92 وما بعدها.

[17] من **رؤية حزب الوسط** تحت التأسيس، في بيانه المقدم للسلطات المصرية للترخيص.

إن أساس الإصلاح وضامنة استمراره هو إطلاق الحريات العامة؛ التي هي مقدمة النهضة والشرط الضروري لتحقيق المقاصد العامة للشريعة من حرمة النفس الإنسانية، وحفظ العقل وتفعيل دوره في الحياة، وحرمة المال العام والخاص، وصيانة العرض وكرامة الإنسان.

وإطلاق مشروع الإصلاح السياسي والدستوري من شأنه أن يمنع التدخلات الأجنبية التي تحاول أن تفرض نموذجاً سياسيًا معينًا لا يراعي خصوصية مجتمعنا، ولا يقيم وزناً لتاريخه السياسي ونضاله الوطني والديمقراطي، إلا أن الأهم هو إطلاق الحريات العامة وتحقيق الإصلاح السياسي والدستوري مما يزيد قوة المجتمع في مواجهة التحديات الخارجية، التي تأتي في مقدمتها الهيمنة الأجنبية على مقدرات الشعوب والأوطان. كما أن إطلاق الحريات يؤدي إلى دعم الاستقرار، وعدم تعرض المجتمع لهزات وقلاقل نتيجة استمرار الأوضاع الراهنة.

علماً أن أهم المبادئ والأسس لإقرار الحريات العامة والإصلاح السياسي المعمول بها هي:-

1- اعتبار الشعب مصدر جميع السلطات التي يجب الفصل بينها واستقلال كل منها عن الأخرى في إطار من التوازن العام.
2- المواطنة أساس العلاقة بين أفراد الشعب، دون تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو العرق في جميع الحقوق والالتزامات وتولى المناصب والولايات العامة.
3- إقرار التعددية الفكرية والسياسية، وتشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني كافة، وأن تكون السلطة القضائية المستقلة هي المرجع لتقرير ما هو مخالف للنظام العام والمقومات الأساسية للمجتمع.
4- المساواة بين المرأة والرجل في الأهلية السياسية، والقانونية.
5- تأكيد حرية الرأي والتعبير عنه والدعوة إليه.
6- احترام الكرامة الإنسانية وجميع حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
7- تفعيل مؤسسات الأمة من اتحادات ونقابات وجمعيات ونوادٍ وغيرها، بما يعيد التوازن إلى علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

إن تهيئة الأوضاع لتحقيق هذه المبادئ العامة يتطلب الإسراع في تطبيق مجموعة من الإجراءات أهمها:-

1- إلغاء جميع القوانين الاستثنائية.
2- الشفافية الانتخابية بإشراف قضائي وعلى كافة المستويات في المجتمع.
3- تعزيز آليات الشفافية والمحاسبة بما يحول دون ظهور الفساد فضلا ًعن استشرائه.
4- تحقيق استقلال القضاء استقلالا تامًا عن السلطة التنفيذية، وتحقيق الاستقلال المالي للسلطة القضائية.

الفصل الرابع

الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى الاقتصادي

أولاً: قيود ومحددات اقتصادية

تبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 7814 48 13 كلم^2 أي 1.4 مرة من مساحة الولايات المتحدة الأمريكية، يقع 22% تقريباً منها في آسيا و78% تقع في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية 828 22 كلم وتساوي 1.15 السواحل الأمريكية، وتشكل ما نسبته 28% من سكان الوطن العربي. يقطن منها 67.75 في الجزء الأفريقي و37.45 في الجزء الأسيوي، وتشكل مساحة الأرض الصالحة للزراعة في الوطن العربي ما نسبته 3.63% من مساحته و30% من هذه المساحات تقع في حوض النيل و44% تقع في اتحاد المغرب العربي و22% في الهلال الخصيب، والبقية في شبه الجزيرة العربية، ويصل إجمالي الناتج المحلي للوطن العربي إلى نحو 074 95 11 مليار دولار أمريكي بأسعار السوق الجارية، ويمثل الاتحاد المغاربي 33% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي، وفي دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته 30% من الناتج المحلي الإجمالي للوطن العربي، ويصل متوسط معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي إلى 4095 دولار أمريكي، وأعلى معدل يسجل في الإمارات العربية حيث يصل نصيب الفرد إلى 22800 دولار، وأقله في الصومال حيث يصل إلى 600 دولار، وفي اليمن 830 دولار أمريكي[18].

وتعتمد صادرات الوطن العربي في الدرجة الأولى **وبشكل أساسي على النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام**، ويصدر كذلك بعض المنتجات الزراعية بينما يستورد المعدات والأجهزة والكيماويات ووسائل النقل، ويصدر الوطن العربي ما قيمته 171.06 مليار دولار أمريكي، تستورد دول مجلس التعاون الخليجي ما نسبته تقريباً 49.22% من واردات الوطن العربي ويستورد اتحاد المغرب العربي 22% من إجمالي الواردات العربية، ويمتلك الوطن العربي ثروات طبيعية هائلة فينتج مثلاً 60% من الإنتاج النفطي العالمي، ولديه أكثر من ثلثي الاحتياطي النفطي العالمي، لقد وقعت تحولات جوهرية على الاقتصاد العربي في العقود الأخيرة من القرن العشرين بعضها إيجابياً، والبعض الآخر سلبياً، ولها آثاراً متعددة، فلقد تحول الاقتصاد العربي من اقتصاد تقليدي زراعي، يعتمد على الزراعة والزراعة البعلية ورعي الماشية، وبعض الجيوب المهنية والحرفية والتقنية البسيطة، لقد تحول إلى اقتصاد حديث مرتبط بالاقتصاد العالمي، وتحكم حركته ببيع المواد الأولية المرتبطة بالنفط أساساً إضافة إلى الزراعة وبعض الصناعة والخدمات، ولقد أسهم في هذا التحول نماذج من التنمية دعمتها ومولتها موارد النفط الهائلة خاصة في بلدان الخليج وليبيا والجزائر والعراق، وكذلك الاستثمارات الأجنبية والقروض الدولية خاصة في مصر وتونس وسوريا. إن هذا التحول الاقتصادي له إيجابيات وسلبيات، ومن إيجابياته تأسيس البنية الأساسية للاقتصاد العربي والتوسع في الخدمات وتحقيق شيء من التطور والتقدم، ومن سلبياته أنه اقتصاد مزدوج الهوية تتعايش فيه أنماط وأشكال من الاقتصاديات التقليدية والحديثة، والاقتصاد المخطط مركزياً، وفوق هذا وذاك فهو اقتصاد يعتمد على مصدر واحد هو النفط الذي تتحكم فيه قوى السوق العالمية والاعتبارات الدولية وكذلك هو اقتصاد تابع للغرب والاحتكارات الغربية ومصارفها وشركاتها المتعددة العالمية.

ومن مشاكل الاقتصاد العربي أيضاً أنه اقتصاد وفرة واقتصاد فقر في آن واحد، دون أن يكون هناك تكامل كبير بين أجزائه الغنية والفقيرة، وهو أيضاً من الاقتصاديات التي ليس لها قوى عاملة فنية متخصصة ومناطق الخليج العربي مثالاً

[18] الأرقام مستمدة من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي** (تقارير عام 2000)، 25 كانون الثاني (يناير) 2002.

على ذلك، وفي ذات الوقت فهو من الاقتصاديات التي نسبياً يتوفر لها أيدي عاملة فنية متخصصة يمكن أن تحقق الحد الأدنى للعمل الاقتصادي، ومن مشاكل الاقتصاد العربي أنه من الاقتصاديات الاستهلاكية التي يصعب فيها الادخار القومي وتعاني دائماً عجزاً في ميزان المدفوعات مثل مصر، المغرب والجزائر، والمهم في الأمر أنه بنهاية القرن الماضي حدثت تحولات علمية واقتصادية عالمية أثرت وستؤثر على الاقتصاد العربي والتنمية العربية منها انخفاض دخل النفط لبعض البلاد العربية المنتجة للنفط، وتقدم العلم والتقنية بشكل لم يحدث في تاريخ الإنسانية الماضي وانهيار الاتحاد السوفييتي والعولمة الاقتصادية والاجتماعية والحروب والصراعات التي تحصل من آن لآخر في منطقة الشرق الأوسط، ونتيجة لما تقدم فالاقتصاد العربي يواجه دائماً أزمات وقيوداً عالمية، وإلى جانب ذلك فقد ظهر اقتصاد عربي حديث مرتبط ويعتمد على العلم والتقنية الحديثة ويسعى إلى النمو والتنمية في بيئة اقتصادية عالمية هي في ذاتها تشهد تحولات وتغيرات جذرية ويزيد من وتيرة هذه التحولات العولمة والخوصصة واقتصاد المعلوماتية Cyber Economy، وفي مقابل ذلك لا تزال التربية العربية غير فعالة في تأهيل رأس المال البشري القادر على التعامل والعمل والإنتاج في مثل هذه البيئة الاقتصادية المحلية والدولية، وقادر على التنافس أو التعايش مع الاقتصاد العالمي، وتزداد المسألة تعقيداً بضعف إنتاجية الاقتصاد العربي، وانخفاض تأهيل رأس المال البشري، وانخفاض الإنتاجية، وقلة المصادر المالية للتمويل والاستثمار وارتفاع معدلات الأمية (65-70 مليون أمي)، بل إن الاقتصاد العربي يواجه باستمرار اختناقات من نوع أو آخر؛ انخفاض أسعار النفط، الصراع العربي الإسرائيلي، الأزمات الداخلية، التنافس الدولي وتوسع المعدلات الاستهلاكية، والبيروقراطية والمكتبية، وغياب طبقة من رواد العمل والصناعة مثل التي وجدت أبان الثورة الصناعية والنمو الرأسمالي في الغرب منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى وإن وجدت هذه الطبقة بشكل أو آخر فهي **لم تستحدث الثروة وإنما تعمل على تداولها ونقلها** ساعية إلى أعلى معدلات الربح ليس من الإنتاجية الاقتصادية، ولكن من ريع الاستثمارات في العقارات والبورصة العالمية والنشاطات الاستهلاكية المرتبطة بالاقتصاد العالمي، وهذه الطبقة تسعى دائماً إلى مستويات وأنماط من المعيشة المرفهة وهي نفسها محل نقد من مختلف الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمحرومة من الغذاء والدواء والتعليم والسكن والضمان الاجتماعي[19].

ولقد ترتب عن وضعية الاقتصاد العربي الحالية نوعين أساسيين من المشاكل **الأولى**؛ تحولات اقتصادية جذرية، **والثانية**؛ غياب رأس المال البشري أو ضعف تأهيله للتعامل مع هذه التحولات وبناء نموذج اقتصادي حديث منتج يستجيب للحاجات الاجتماعية والاقتصادية المحلية، ويتعامل مع الاقتصاد العالمي بكفاءة وفعالية، والمهم ترتب عن هاتين الخاصيتين المتداخلتين والمرتبطتين ببعضهما البعض سلسلة من المشاكل من أهمها ما يلي:.

1 . ضعف إنتاجية الاقتصاد العربي وسيطرة النزعة الاستهلاكية عليه والفاقد المالي، وبالتالي بطئ نموه وعجزه عن الحركة الاقتصادية الصحيحة التي يمكن أن تواجه الاحتياجات الاجتماعية وتعمل على تنمية القطاعات الرئيسية (الزراعة والصناعة والخدمات) فهو اقتصاد ربحي استهلاكي يدور دائماً في فلك الاقتصاد العالمي ويخضع لكل تأثيراته وتقلباته.

2 . ضعف قدرات العامل العربي المهنية والفنية فالاقتصاد الحديث يتطلب مهناً ووظائف وتخصصات فنية دقيقة غير متوفرة أو متوفرة بدرجة قليلة في أغلب الاقتصاديات العربية، وهذا قد أدى إلى ضعف إنتاجية الإنسان العربي عموماً، فضعف إنتاجية العامل العربي تعود أساساً إلى:. (1) ضعف مؤهلات ومهارات القوة البشرية و(2)

[19] د. علي الهادي الحوات، **التربية العربية رؤية للقرن الواحد والعشرين**، ص87 وما بعدها.

طبيعة التقنية الحديثة المعقدة والمتطورة التي تحتاج إلى تعليم وتدريب عال ومستمر و(3) منظومة القيم والعادات والأعراف الاجتماعية التي تتحكم في العقل العربي، والتي هي في الواقع كثيراً ما تعمل لتضييع الوقت والجهد والمال، فالعامل العربي يوماً مريضاً، ويوماً آخر ملزم بفرح أو عرس ابن عمه، واليوم الثالث سيذهب إلى شغل ضروري لزيارة أبناء عمومته أو أقاربه في القرية، واليوم الرابع سيتغيب للحصول على أوراق إدارية من الإدارة العامة للمنطقة، وهكذا يضيع الوقت والجهد، وليس هناك معدلات أداء وإنتاج تتقيد بها الاقتصاديات العربية في الغالب كما هو الحال في البلدان الصناعية المتقدمة، وحتى وإن طبقت فهناك عوامل أخرى تعمل ضدها مثل تأخر وصول قطع الغيار للمصنع، أو انقطاع المواصلات ووحدة ما أو آلة في المؤسسة أو المصنع تحتاج إلى الصيانة، وهكذا المناخ الاجتماعي والثقافي المساعد على العمل والإنتاج والنمو الاقتصادي لا يزال ضعيفاً أو غائباً عن منظومة الاقتصاد العربي، خاصة وإن السوق العربية مغرقة بالبضائع والسلع المادية والفكرية والثقافية الأجنبية وبسهولة، وربما بأرخص الأثمان، ولا تزال التربية العربية والثقافة العربية لعاجزتان عن إعداد الإنسان العربي علمياً واجتماعياً وثقافياً ومهنياً لاقتصاد وسوق عمل جديدة ومتطورة تعتمد على العلم ومؤهلات حديثة وجديدة، ومهارات فنية وحرفية متطورة.

وبالنسبة للنوع الثاني من المشاكل التي صاحبت النمو الاقتصادي العربي، ونماذج التنمية المطبقة خلال العقود الأخيرة الماضية فقد أفرزت اختلالات اجتماعية ذات تأثيرات وتداعيات واسعة الانتشار في الحاضر والمستقبل وأهم هذه الاختلالات:.

1. تركز الثروة في أيدي قليلة من سكان الوطن العربي، حيث تذكر الإحصائيات الاقتصادية أن حوالي خمسة آلاف عربي يملكون 300 مليار دولار، أكثر من نصفها في أوروبا والولايات المتحدة وبعض أسواق المال العالمية[20].
2. انتشار وتوسع ظاهرة الفقر في الوطن العربي وفي منتصف الثمانينات نمت طبقة اجتماعية متوسطة لا بأس بها وتحسنت أحوالها، ولكن ما لبثت أن انقلبت الأمور وبدأت هذه الطبقات الوسطى تشكو من الحاجة والفقر والحرمان، بل وبدأت تنحسر وتتضاءل ومقابلها بدأت تنمو طبقات الفقر، فمعدلات الدخول لا تتناسب مع أسعار السوق، وهناك آلاف من الأسر والناس تعيش حسب تقارير الأمم المتحدة بأقل من دولار في اليوم وهو معدل الفقر العالمي، وتزداد الأمور تعقيداً ببرامج الخصخصة وانكماش فعالية شبكات الأمان الاجتماعي ودعوات دفع رسوم تكلفة التعليم والرعاية الطبية والاجتماعية وانكماش برامج الإسكان المدعوم من الدولة وسحب الدعم العام لسلة الغذاء اليومي للمواطن العربي مثل الخبز والأرز والزيوت واللحوم والسكر. فقد ترك المواطن العربي وشأنه في سوق عالمية لا تؤثر فيها أية اعتبارات اجتماعية بقدر ما تتحكم فيها عوامل الربح والوصول إلى المواد الخام، وفتح الأسواق العالمية أمامها بأي ثمن وبأي وسيلة كانت دونما العمل والحل وللتصدي للآثار السلبية لهذا الوضع الاقتصادي العالمي. ولعل من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي في السنوات الأخيرة تفاقم ظاهرة البطالة، والبطالة المقنعة وانكماش سوق العمل أمام مخرجات التعليم والتعليم العالي خاصة، وهذه الظاهرة لا تواجه البلدان العربية الفقيرة، بل أصبحت تواجه الدول العربية الغنية والنفطية أيضاً فما العمل؟ بآلاف الخريجين الذين أقفلت أبواب العمل أمامهم وطبعاً ليس هناك رغبة مبيتة لعدم تشغيلهم، ولكن عملياً لا عمل ولا وظائف شاغرة في سوق عمل ضيقة واقتصاد ينمو ببطء، وغير قادر على

[20] صحيفة السفير، (2002)، والأرقام مستمدة من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي** (تقارير عام 2000)، 25 كانون الثاني (يناير) 2002.

النمو والمنافسة العالمية، وليس من حل فيما يبدو إلا التكتل العربي الاقتصادي وتكامل وتعاون الاقتصاد العربي، فلعل ذلك يقدم الحلول لآلاف الخريجين والشباب العاطل وشبه العاطل، والحائر، وكما يقال فالعقل الحائر خطر واليد العاطلة مدمرة وأخطر.

ثانياً: السياسة الاقتصادية ومبادئها الأساسية:

إن بناء اقتصاد قوى يحقق الرفاهية للشعب وقادر على التعامل مع الواقع العالمي لابد إن يعتمد أولا على بناء الإنسان الصالح جسداً وعقلاً وروحًا. وعليه فإن السياسة الاقتصادية تندرج ضمن ثلاثة محاور رئيسية، أولها عبارة عن مجموعة المبادئ الأساسية التي تشكل الرؤية للتوجه في المجال الاقتصادي، وثانيها يتناول أهم القضايا الاقتصادية التي تعتبر مفتاح لحل باقي القضايا، وثالثها يختص بأهم قضايا التعاون الاقتصادي الإقليمي العربي، والعالمي.

المبادئ الأساسية:

1. تهيئة مناخ الأعمال للاستثمار

يمثل مناخ الأعمال البنية الأساسية اللازمة لنجاح أي نشاط اقتصادي. و أن الثقة في الحكومات المسؤولة و سياساتها الاقتصادية، تأتي على رأس بنود مناخ الأعمال. فشيوع عدم الثقة, وخاصة في السنوات الأخيرة , كان من أهم أوجه الضعف التي عانى منها الاقتصاد العربي ولا يزال. ومن هنا فإن بداية الانطلاق الحقيقي للاقتصاد لا تتحقق إلا بتوافر الثقة و إزالة معوقات الاستثمار كافة.

2. دور القطاع الخاص

إن الاقتصاد الناجح يقوم على أساس حرية القطاع الخاص, دون احتكار أو استغلال، وبشرط أن يكون هدفه الأساسي هو الاستثمار الأمثل لثروات البلاد تحقيقاً للاستقلال والتقدم الاقتصادي.

3. دور الدولة

على الدول القيام بالأدوار الآتية:

أ . إنشاء وتحديث الخريطة الاستثمارية؛ وذلك لبيان أولويات المشروعات، مع تقديم الدعم والحوافز لإقامة المشروعات المتوافقة مع تلك الأولويات.

ب . تنظيم و مراقبة السوق لحماية الضعفاء في إطار القانون, والعمل على عدم انتهاك القواعد الأخلاقية والقانونية لاقتصاد السوق, و محاربة الاحتكار, و حماية حقوق العمال, و المستهلكين, و مراعاة القواعد الصحية و إجراءات السلامة, و حماية البيئة.

ج . القيام بدور نشط في مجال الإنتاج و الاستثمار في المجالات الأمنية و الإستراتيجية، أو التي تقوم على استغلال و إدارة الموارد الطبيعية مثل النفط، أو المرافق العامة الحيوية.

4. تشجيع الاقتصاد الاجتماعي

تحقيقا للمشاركة الشعبية ومشاركة المؤسسات الأهلية في تقديم النفع لجمهور المواطنين، و في دعم خطط التنمية و إطلاق طاقات الخير والإبداع لدى المواطنين كافة، وللتخفيف عن كاهل الموازنة العامة، فإن من الضروري تشجيع ودعم **قطاع الاقتصاد الاجتماعي**، وذلك بعدة طرق أهمها الآتي:

أ . الزكاة: تقوم مؤسسة أهلية لجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها؛ وهي تضمن حداً أدنى لمستوى المعيشة لجميع المحتاجين في المجتمع. ودور الزكاة يمتد لأبعد من ذلك في تمويل و دعم المشروعات الصغيرة؛ بما يسهم في القضاء على مشكلة البطالة في المجتمع, ويسهم كذلك في الحد من تزايد ظاهرة الفقر.

ب . تشجيع الوقف الخيري و دعمه تشريعياً بإصلاح قوانينه لإنجاح تلك المؤسسات الأهلية التي تعتمد في تمويلها عليه في تنفيذ مشروعاتها وبرامجها التنموية.

ج . ترشيد استخدام الصدقات و النذور في دعم المشروعات الصغيرة و إقامة نظام فعال لفكرة الأسر المنتجة.

د . تجديد ثقافة العطاء والعمل التطوعي، وإدخالها ضمن المقررات الدراسية في مختلف المراحل التعليمية من الروضة إلى الجامعة، ووضع برامج لنشر هذه الثقافة وتعميمها بأساليب جديدة ومبتكرة عبر وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية، وتوظيف جانب من الأعمال الفنية والترفيهية لخدمة هذه الثقافة وإكسابها القدرة على التوسع الاجتماعي.

5. المشاركات الاقتصادية الإقليمية و العالمية

لا تستطيع أي دولة في عصرنا الراهن أن تواجه مشاكلها الاقتصادية دون مشاركة واعية مع أطراف إقليمية وعالمية. والدول العربية و الإسلامية بفضل تنوع مناخها و زراعتها و تنوع مواردها الطبيعية والبشرية توفر عمق اقتصادي حقيقي لهذه المشاركة؛ لذلك من الضروري المبادرة إلى تكوين مؤسسات التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والإسلامية.

6- ترشيد إدارة الدين العام

إن كرة الثلج المسماة الدين العام، ترزح تحته مختلف اقتصادياتنا، والتقييم الحقيقي لآثار الدين العام لابد أن تراعى الآتي:

1. أن هذا الدين و أعباء خدمته يمثل قيد اً على حرية الدول في استخدام الموارد المتاحة لها.
2. أنه يمثل عبئاً على الأجيال الحالية والقادمة على حد سواء.
3. أنه يمثل مزاحمة من جانب الحكومة للقطاع الخاص، وهذا له أثرة السلبي سواء على القروض المتاحة للقطاع الخاص أم على فرص العمل و توزيع الدخل.

أما عن وسائل وإجراءات الحد من مشكلة الدين العام، فإنها تكمن في العمل على زيادة الإيرادات في الموازنة من خلال الآتي:

1- ترشيد الإعفاءات الضريبية و إعادة النظر في بعض الإعفاءات التي لم تحقق هدفها سواء في زيادة الاستثمار أو زيادة فرص العمل أو التصدير.
2- إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية و زيادة قدرتها على تمويل استثماراتها ذاتياً.
3- ترشيد الإنفاق الحكومي، وأن يكون المسؤول هو القدوة في تحقيق ذلك، وحظر الصرف خارج الموازنة.
4- محاربة الفساد محاربة حقيقية تؤكد المساواة أمام القانون.

5- تشجيع و دعم الوقف الخيري في مجال التنمية تحقيقياً للمشاركة الشعبية في التنمية و تخفيفاً عن كاهل الدولة.

7- حماية المستهلك

يوجد عديد من القوانين و القرارات المتعلقة بحماية المستهلك، والمتعلقة بمراقبة المواد الغذائية، إلا أن عدم معرفة المستهلكين بحقوقهم يقلل من قدرة الجهات المختصة على حماية المستهلكين ويشجع الإهمال من جانب بعض المنتجين، والقوانين القائمة حاليًا لحماية المستهلك ترجع إلى أكثر من خمسة عقود مضت، فمن الضروري إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالأنشطة الاقتصادية، واقتراح القوانين والقرارات المناسبة لتحقيق أهدافها. وبديهي أنه لا يكفي لحماية المستهلك إصدار قانون، ولكن وجود آلية للتنفيذ والمتابعة ووجود عقوبات للشركات التي تنتهك أحكام حماية المستهلك، كلها أمور سوف تساعد ولا شك في توفير هذه الحماية.

8- حل مشكلة البطالة

يتوقف نجاح أي إدارة في مواجهه المشكلات الاقتصادية على القدرة على تهيئة وتنمية الموارد المادية والبشرية واستغلالها الاستغلال الأمثل في إشباع أقصى قدر من حاجات المواطنين.

وعلى الرغم من أن الاقتصاد العربي يتميز بندرة نسبية في موارده المادية من ناحية , ووفرة نسبية في موارده البشرية , إلا أن حجم البطالة قارب 20 % من حجم قوة العمل وهو ما يدعو إلى إتباع الآتي:

1- القضاء على ظاهرة التعدد الوظيفي التي تتناقض مع ظاهرة البطالة، على أن يكون شاغلوا الوظائف الكبرى هم القدوة في هذا الاتجاه.
2- تأكيد أهمية الدور الاقتصادي لقطاع الزراعة والمشروعات الصغيرة بحيث تكون منطلقا لإنعاش القطاعات الإنتاجية الأخرى.
3- إدخال برامج التوجيه والتدريب المهني في مراحل التعليم الأساسي بحيث يتوجه الشباب إلى أنواع التعليم المهني وبالتالي إلى المهن التي تنطبق واستعداداته الطبيعية والمكتسبة.
4- القضاء على ظاهرة (عمل الأطفال) لرفع المستوى الصحي والنفسي والعلمي لهم، بحيث يعيشون حياتهم الطبيعة التي تجعلهم يصبحون ثروة مضافة لا عبئاً زائداً على جهود التنمية.
5- فتح أسواق جديدة للعمل والخبرة في البلاد العربية والأفريقية في إطار اتفاقات للتعاون الاقتصادي.
6- إعادة تخطيط خريطة التعليم في الدولة؛ بحيث توازن بين التعليم النظري والعملي والجامعي والمعاهد الفنية والعالي والمتوسط في ضوء دراسة احتياجات السوق المحلية والخارجية.
7- تهيئة مناخ الاستثمار لزيادة الاستثمارات ومنح حوافز للصناعات كثيفة العمل.
8- تخصيص جانب من حصيلة الزكاة والصدقات لإنشاء مشروعات منتجة صغيرة.

9- تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة عماد الجهاز الإنتاجي العربي، وتصل نسبة إسهام هذه المشروعات في إجمالي الناتج المحلى حوالي 25-40 % تقريباً. و يعمل بهذه المشروعات حوالي 65 % من إجمالي القوى العاملة فيه، و تمثل هذه المشروعات وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة استثمارها، كما أنها توفر سلعاً وخدمات بأسعار مخفضة، وتضيف فرص عمل جيدة للشباب.

إن هذه المعطيات تدفعنا إلى التعرف على أهم معوقات انطلاق هذه المشروعات بهدف تحقيق انطلاقة حقيقية للاقتصاد العربي و أهم هذه المعوقات هي:

1- نقص التمويل و صعوبة الحصول عليه.
2- صعوبة تسويق المنتجات و الخدمات.
3- نظام التأمينات الاجتماعية و الضرائب غير محفز على الإنتاج.
4- نقص الدعم الفني و الإداري.
5- تعقد الإجراءات الحكومية و الإدارية و تعدد الجهات التي يتعامل معها المستثمر الصغير.
6- تعدد جهات الإشراف على المشروعات الصغيرة؛ بما يحول دون وضع إستراتيجية واضحة المعالم لتنمية و تطوير المشروعات الصغيرة.

والسبيل لدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة يتمثل في الآتي:

1- استمرار الدعم للمشروعات الصغيرة الهادفة إلى امتصاص البطالة و مكافحة الفقر؛ لأن هذا يسهم في دعم الاستقرار الأمني والسلم الاجتماعي.
2- وضع خطة لتطوير ودعم المشروعات الصغيرة الهادفة لتوفير بديل للسلع المستوردة، وكذلك دعم المشروعات التي تهدف للتصدير بما تمثله من أهمية في استمرارية التنمية ورفع مستوى المعيشة.
3- إنشاء منظمات غير حكومية للمشروعات الصغيرة على سبيل المثال " اتحاد للأعمال الصغيرة "، " معهد للمشروعات الصغيرة "، " منظمة لترويج الأعمال الصغيرة "، " جمعية لمراقبة الجودة في المشروعات الإنتاجية ". ومن شأن هذه المنظمات أن تساهم بالتعاون مع الصناديق الاجتماعية للتنمية في الارتقاء بالمشروعات الصغيرة، كما أنها ستقوم بدور مهم في بناء قاعدة معلومات عن الصناعات الصغيرة ونشرها، و إجراء البحوث و الدراسات اللازمة لتطوير هذه الصناعات الصغيرة، وربطها بالصناعات الكبيرة.
4- زيادة علاقات التشابك بين المشروعات الصغيرة و المشروعات الكبيرة و الأجنبية التي تسهم في تلبية الحاجات المحلية.
5- تأسيس صناديق للمشروعات الصغيرة لتفادى حالات التعثر.
6- تعميم تجربة " الشباك الواحد " لإنهاء الإجراءات بسرعة و في خطوة واحدة.
7- تشجيع و دعم الصناعات الابتكارية و تقديم التيسيرات و الحوافز لها.

ثالثاً: التعاون الاقتصادي العربي وتحديات الشراكة العربية

شهدت الدول العربية في الآونة الأخيرة سلسلة من الاتفاقيات لإقامة مناطق للتجارة الحرة، سواء فيما بينها بصورة جماعية (قرار جامعة الدول العربية بإقامة منطقة للتجارة الحرة ابتداءً من عام 1998، ويتم تخفيضها إلى ثماني سنوات) أو بصورة ثنائية بين دول عربية ودول أخرى، بجانب اتفاقيات مع دول غير عربية في أفريقيا (الكوميسا) والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية (منظمة التجارة العالمية). وبذلك أصبحت الدول العربية تواجه ما يسمى بظاهرة "تضارب الاتفاقيات" نظراً لتداخل الأحكام والالتزامات بل وتناقضها في بعض الأحيان.

وبالرغم من كثرة هذه الاتفاقيات وتعددها إلا أنها لم تحقق الطموحات العربية المأمولة. وقد تجلى ذلك واضحاً من خلال السنوات الماضية؛ حيث تبين أنها تسير بخطى متأخرة عن ركب الاقتصاد العالمي، ويتضح هذا التأخر

في انخفاض معدلات النمو، وظهور معدلات نمو سلبية في اقتصاديات معظم هذه الدول، مع تراجع في مستوى الدخل وارتفاع البطالة وزيادة حدة الفقر في غالبية الدول العربية.

وترجع المعضلات الاقتصادية في الدول العربية لعوامل عدة أهمها:

أ . محدودية التعاون والتنسيق بين الأقطار العربية بسبب اعتمادها على الخارج.

ب . عدم توفير الرقابة الحقيقة المبنية على قواعد الشفافية.

ج . غياب التنوع في البنية الاقتصادية وتزايد حدة الإختلالات بين القطاعات الأساسية.

د . حرمان الدول العربية الفقيرة من فوائض أموال الدول الغنية الناتجة عن عوائد النفط.

هـ . القصور في الإنفاق على البحوث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية.

و . غياب الإرادة السياسية القادرة على تكوين تكتل اقتصادي إقليمي منافس و فعال.

ولتجنب الكثير من العقبات السابقة وغيرها لابد من العمل على تنفيذ الإجراءات الآتية:

1- إنشاء منطقة تجارة حرة بين الأطراف المشاركة، وذلك خلال فترة انتقالية مدتها سنة ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؛ بحيث تستكمل خلال عشر سنوات من توقيع الاتفاقية.

2- أن تتضمن اتفاقية التجارة الحرة الإزالة التدريجية للرسوم الجمركية و الرسوم الداخلية ذات الأثر المماثل، وكذلك القيود الإدارية و الكمية و النقدية على التجارة بين الأطراف، وذلك حسب جدول زمني معين متفق عليه.

3- إنشاء هيئة عليا للتنسيق و المتابعة هدفها إزالة الحواجز التي تعتري طريق الاستثمارات و اقتراح آليات لزيادة التعاون بين الدول العربية.

4- تفعيل مؤسسات وصناديق التمويل العربية لتمويل المشروعات العملاقة المشتركة بين الدول العربية لتعزيز التعاون و توفير فرص عمل لأبنائها.

5- إنشاء برامج تمويلية لدعم الصناعات أو الدول التي تتضرر من التعاون المبنى على الاتفاقية نتيجة انخفاض الإيرادات الجمركية و غيرها.

6- تقرير أولوية للعمالة العربية في العمل داخل الدول العربية وتطبيقها بدقة.

7- تشجيع التعاون السياحي بين الدول العربية لزيادة القدرة التنافسية مع العالم الخارجي.

8- إنشاء بورصة عربيه موحدة.

رابعاً: الرؤية الإسلامية في التنمية

لقد حرص الإسلام حرصًا بالغًا على تنمية الإنسان وتنمية موارده الاقتصادية، ليعيش حياة طيبة كريمة، هانئة مليئة بالإنجاز والعمل. العمل الصالح الذي يؤتي ثماره مرتين: مرة في الحياة الدنيا، ومرة في الحياة الآخرة، وهي الحياة التي ترتفع بالمسلم من حد الكفاف إلى حد الكفاية والرفاهية.

ولم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعًا في الكتابات الإسلامية الأولى، إلا أن المعنى قد استخدم كثيرًا بألفاظ مختلفة منها: العمارة والتمكين والنماء والتثمير، وقد ورد بعض هذه الألفاظ ومترادفاتها في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم في عصور الإسلام المبكرة والوسيطة.

مفهوم شامل

ويمكننا القول إن للتنمية الاقتصادية في الإسلام مفهومًا شاملاً عريضًا، يستوعب كل ما يؤدي إلى الحياة الطيبة للإنسان الذي كرمه الله تعالى، وجعله خليفته في الأرض، وأمره بإصلاحها ونهاه عن السعي فيها بالفساد والخراب والدمار وإهلاك الحرث والنسل. لقد حاول بعض الكتاب استنباط مفهوم للتنمية في الإسلام، استنادًا إلى نصوص أو معان قرآنية، فقيل إن التنمية هي طلب عمارة الأرض، وذلك من قوله تعالى {هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} [هود:61]. وقيل إن التنمية تعني «الحياة الطيبة»، إشارة إلى معنى الآية الكريمة {من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون} [النحل:97]. وقيل هي نقل المجتمع من الوضع الذي لا يرضاه الله، إلى الوضع الذي يرضاه.

التنمية في الإسلام[21]

وضع الإسلام للتنمية حسابًا خاصًا، فجعلها في حكم الواجب، وقد فسر علماء التفسير قول الله عز وجل {هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} [هود:61]. على أنها تفيد الوجوب، فالسين والتاء في «استعمركم» للطلب، والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب، وفي تلك الآية يقول الإمام الجصاص: «إن في ذلك دلالة على وجوب عمارة الأرض بالزراعة والغرس والأبنية».

ثم إن الإسلام لما أوجب العمارة على خلقه، جعل لهم في مقابل ذلك حوافز عظيمة، وذلك لما في الحوافز والدوافع والقيم التي تحرك الأفراد، من دور أساسي في إنجاح هذه العملية.

ويعتقد أكثر كتاب التنمية في الاقتصاد الإسلامي، أن القيم التي يربي الإسلام أبناءه عليها، ملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ولعل أول من أشار إلى هذه النقطة بصورة عملية ومنظمة «مالك بن نبي» في كتابه: «المسلم في عالم الاقتصاد» الذي ركز فيه على دور الإنسان في المجتمع المسلم كلبنة أولى لعملية التنمية.

هذا فيما يتعلق بالحوافز الذاتية التي تجعل الإنسان يسعى لتحقيق التنمية من خلال المنهج التربوي الإسلامي. أما في مجال الحوافز الأخروية والروحية، فنجد أن هناك آيات كثيرة، وأحاديث ترغب في العمل وتحث عليه، ومن الحوافز الأخروية قول الله تعالى {ولكل درجات مما عملوا وليوفيهم أعمالهم وهم لايظلمون}[الأحقاف:19]. وقوله تعالى {إنا لانضيع أجر من أحسن عملا}[الكهف:30]. وكذلك قوله تعالى} إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه} [فاطر:10]. ومن ذلك قول النبي ﷺ: « ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير أو إنسان، أو بهيمة، إلا كان له به صدقة»[22].

وفي مجال الحوافز الدنيوية، فقد وردت أحاديث كثيرة، فمثلاً في مجال الأعمال المخصوصة كالزراعة، جاءت أحاديث تجعل العمل الزراعي في الأراضي غير المملوكة سببًا في التملك، وهذا الحافز يتسم مع طبيعة الإنسان المجبولة على حب المال والتملك. ومن ذلك قول النبي ﷺ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وما أكلت العافية منه له به صدقة»[23].

مرتكزات أساسية

للتنمية الاقتصادية في نظام الإسلام الشامل، موضع عظيم، ذلك لأنها تؤدي إلى بلوغ الحياة الكريمة التي أمر الله الناس أن يبتغوها في الدنيا ووعد عباده المؤمنين بأفضل منها في الآخرة.

---

[21] د .توفيق الطيب البشير، ا لتنمية الاقتصادية في الإسلام.. شمولية وتوازن.

[22] صحيح البخاري، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، 1407هـ- 1987م، ط3، تحقيق د. مصطفى البغا، ج2، ص817. صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، ج3، ص1189.

[23] صحيح البخاري، ج2، ص823.

ومن هذه النظرة الشمولية، المتعددة الجوانب والأبعاد للإسلام تجاه قضية التنمية، نجد أن الإسلام قد ركز على ثلاثة مبادئ مهمة، من المبادئ الحركية للحياة الاجتماعية، وهي:

ـ الاستخدام الأمثل للموارد والبيئة والطبيعة التي وهبها الله تعالى للإنسان وسخرها له.

ـ الالتزام بأولويات تنمية الإنتاج، والتي تقوم على توفير الاحتياجات الضرورية الدينية، والمعيشية، لجميع أفراد المجتمع دون إسراف أو تقتير، قبل توجيه الموارد لإنتاج غيرها من السلع.

ـ إن تنمية ثروة المجتمع وسيلة لتحقيق طاعة الله، ورفاهية المجتمع وعدالة التوزيع بين أفراد المجتمع. ومن هنا يتبين الربط المباشر لعملية التنمية بالعبادة، والمستمد من قوله تعالى{هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها} [هود:61]، وربط ذلك بالهدف النهائي لهذه النشأة والاستعمار، والمتجسد في قوله تعالى{وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون} [الذاريات:56].

ونخلص من ذلك إلى القول أن مفهوم التنمية الاقتصادية في الإسلام، مفهوم شامل نواحي التعمير في الحياة كافة، تبدأ بتنمية الإنسان ذاتيًا، وذلك بتربيته دينيًا وبدنيًا وروحيًا وخلقيًا، ليقوم بالدور المنوط به إسلاميًا، ومن خلال ذلك تنشأ عملية تعمير الأرض، الموضع الذي يعيش فيه الإنسان اقتصاديًا، واجتماعيًا، وسياسيًا... إلخ، لتتحقق له الحياة الطيبة التي ينشدها، ويستطيع في ضوئها أن يحقق الغاية العظمى، وهي إفراد العبادة لله وتحسينها.

كما أن التنمية الإسلامية، هي تنمية شاملة، لأنها تتضمن جميع الاحتياجات البشرية من مأكل وملبس، ومسكن، ونقل، وتعليم، وتطبيب، وترفيه، وحق العمل، وحرية التعبير، وممارسة الشعائر الدينية... إلخ، بحيث لا تقتصر على إشباع بعض الضروريات، أو الحاجات دون الأخرى.

ولذلك فقد ارتبط مفهوم التنمية في الإسلام بالقيم والأخلاق الفاضلة، وأصبح تحقيق التنمية مطلبًا جماعيًا وفرديًا وحكوميًا، يسهم فيه كل فرد من أفراد المجتمع.

أهداف جليلة

للتنمية الاقتصادية في الإسلام مبادئ وأهداف جليلة، يمكن أن نجملها اختصارًا في اثنين:

ـ هدف اقتصادي مرحلي يتمثل في استخدام الموارد الطبيعية لتحقيق الرخاء الاقتصادي للفرد والجماعة.

ـ وهدف إنساني، وهو الهدف النهائي ويتمثل في استخدام ثمار التقدم الاقتصادي، لنشر المبادئ والقيم الإنسانية الرفيعة متمثلة في السلام والعدل والمعرفة الكاملة بالله عز وجل.

وترتكز عملية التنمية الاقتصادية في الإسلام على مرتكزين أساسيين، يمكنانها من تحقيق هذه الأهداف، هما:

أولاً :مرتكز العقيدة الإسلامية، والتي ينبع منها إقامة أكبر قدر من العمران، والتقدم الاقتصادي والاجتماعي على ظهر الأرض .ذلك لأن العقيدة الإسلامية ترسم للإنسان دوره في الحياة ومسؤوليته تجاهها، ثم تأمره أمرًا صريحًا بأن ينهض بكل ما يحقق له الرخاء الاقتصادي والاجتماعي.

ثانيًا :مرتكز الإرادة المجتمعية «الجماعية» وإنماء الشخصية الجماعية للمجتمع المسلم، والتي تستند إلى القيم الاجتماعية الإسلامية.

والإسلام، بهذين المرتكزين، يقف موقفًا مغايرًا تمامًا للمرتكزات الوضعية في التنمية، والتي تستمد من فهم الفكر الإنمائي الوضعي بطبيعة المشكلة الاقتصادية، وبالتالي جوهر عملية التنمية وأبعادها.

فالنظم الوضعية ترى أن الأصل هو ندرة الموارد، وعدم كفايتها لإشباع حاجة الإنسان، بينما نجد الأصل في الإسلام هو وفرة الموارد الطبيعية وكفايتها لتلبية حاجات البشر جميعًا لقوله تعالى{وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر

لكم الليل والنهار وآتاكم من ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار} [إبراهيم: 33 – 34].

والنظم الوضعية تركز تركيزًا شديدًا على الجانب الاقتصادي لعملية التنمية فترجع التخلف لاعتبارات مادية بحتة، كندرة رأس المال، أو نقص المهارات التنظيمية، أو تخلف الفن الإنتاجي أو النمو السكاني السريع، كما تجد علاج هذا التخلف في التقدم المادي، كزيادة تراكم رأس المال، وتطوير التكنولوجيا وتنويع الهيكل الإنتاجي.

الفصل الخامس

الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى الفقهي

إن لموضوع هذا الفصل من الجلال والتقدير والمهابة في النفس، المكانة المرموقة، بحيث يعجز الكاتب فيه من أن لا يطلق لنفسه العنان والاستفاضة، لعظيم قدر الفقه،وهو المعرف **في الاصطلاح بأنه العلم بالأحكام الشّرعيّة العمليّة المكتسب من أدلّتها التّفصيليّة** [24]، إلا أن أي كلام في رؤية مستقبلية أو إصلاحية فيه، ينظر إليه بعين الريبة والشك، من طريقة الدعوة، توقيتها أو مصدرها. فهل هذا صحيح ومنطقي؟

أجيب أن من نعم الله على عباده أن أرسل الرسل صلوات الله وسلامه عليهم ليفقهوا الناس ويخرجوهم مما هم فيه من العيش غير اللائق دنيوياً وأخروياً، إلى ما يرضي الله عز وجل، وبالنظر إلى هذا النهج نفهم أن المسلم لا بد أن يراجع نفسه ويحاسبها هل هو على النهج الرباني السليم في زمانه ومكانه؟ وهل هو قدوة حسنة ويدخل في قوله تعالى "كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر"؟ علماً أن المعروف والمنكر تتغير وجوههما مع استقرار جوهرهما، بتغيير الزمان والمكان، وأرى في هذا دعوة أخرى إلى التجدد المستمر، دون خيانة أو تخوين، التباس أو تلبيس، جمود أو تجميد، بل برشد وترشيد، ورشاقة وترشيق، بفهم وتفهيم واحترام وتقدير للفقه وأهله، متجنبين التحايل، والتدليس، وليّ النصوص والتطويع، والخروج من رضا الله لرضا العباد.

فضلاً عن أن هذه الدعوة المستمرة إلى يوم القيامة، تتطلب التجدد والتجديد بتتالي الحياة والأجيال، وتغيير المستويات والألسن والأفهام، وقد قيل خاطبوا الناس على قدر عقولهم، وهي دعوة ثالثة متجددة لمخاطبة الناس، فلنعمل على ذلك، لا هم لنا سوى رضا الله عز وجل، ولنعرض عن كل ما يثبط الهمم.

ولتركن النفس إلى أن للفقه مناعة غير منظورة من الكثيرين، ويكفينا ضمانةً أن الله هو الحافظ لدينه، وفي هذا الضمانة دعوة لترك التقاعس أو التراخي عن نصرة هذا الدين والتي قد تكون بإيصاله لأهل كل زمان بلغاتهم ومفاهيمه ومستوياتهم الفكرية.

أعلم أني قد تجاوزت صفحات البحث المسموح بها، وبعد هذا التقديم، سأختصر في هذا الفصل معولاً على منهج البناء الذي اختطته الفصول السابقة في بناء الإنسان ليحيى حياة كريمة توصله إلى كرامة الآخرة، وعلى النموذج الإبداعي في عرض الفقه الذي سأختم به هذا الفصل بعد رسالة أوجهها عبر مثال يجمع بين الأصالة والتجديد يؤكد على أن الرجوع إلى الأصول دافع للتقدم للمستقبل.

[24] **الموسوعة الفقهية**، وزارة الأوقاف الكويتية، جزء 32، مصطلح فقه.

المثال: لو نظرنا للقوس ووتره وأثرهما في إيصال السهم لهدفه، نرى أن الوتر القوي والساعد ذي العزم الذي يحسن الشد للخلف يستطيع أن يتقدم بسهمه للبعيد. فالقوس مادة الفقه والوتر فهم الرجال، والساعد همتهم، والسهم نتائجهم، وموضع بلوغ السهم هو المستقبل.

وعليه، أعتقد أن الرماة في الأمة لم ينقطعوا، والغوص في أمهات الكتب لاستنباط ما يتناسب والعصر هو المطلوب باستمرار، سموه تجديد، إصلاح، تطوير، أو غير ذلك من المسميات، كل هذا لا يعفينا من مسؤولية تبليغ هذا الدين في الزمان والمكان المناسبين، غير أن راحلة الكثيرين مرهقه رجعت بهم إلى الماضي وقصرت عن إعادتهم إلى حاضرهم، فأورثونا الازدواج، والاتهام للدين.

الأنموذج: تمشياً مع ما سبق عرضه من التعليم الإبداعي أعرض لفكرة تعليم وتسويق الفقه بمنهجية لا تخالف الأصول وتتماشى مع الحاضر وتؤسس للمستقبل، بآلية تتسم بالبساطة والعمق الفكري.

برنامج استقصائي[25] لتنمية مهارات التفكير الإبداعي في مادة الفقه

الموضوع: الأطعمة والأشربة.

في هذا الأنموذج تم دمج دور المعلم والطلبة معا، وللمعلم أن ينظم الأدوار كما يشاء داخل الحصة.

الأهداف: يتوقع من الطلبة بعد مشاركتهم بفاعلية في الموقف الاستقصائي أن يكونوا قادرين على تحقيق الأهداف التالية:

1. أن يحدد ما الواجب على الإنسان في نعمة الطعام.
2. أن يوضحوا الغرض من الواجبات المكلف بها الإنسان نحو نعمة الطعام.
3. أن يذكروا التشريعات التي جاء بها الإسلام فيما يتعلق بالطعام والشراب.
4. أن يستدلوا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة على الأمر بطلب الرزق.
5. أن يبينوا الحكم في الأطعمة والأشربة.
6. أن يقروا الدليل من القرآن على أن الأصل في جميع الأطعمة هو التحليل.
7. أن يناقشوا حديث ابن عباس عن الرسول . صلى الله عليه وسلم . بخصوص الأطعمة.
8. أن يوضحوا ما يستدل عليه من الحديث.

الوسائل: الكتاب، السبورة الإضافية(اللوح) مدون عليها عناصر الموضوع، العاكس الرأسي وشفافيات متضمنة الموضوع وغيرها.

الطريقة: استقرائية استنتاجيه.

الإجراءات والأساليب:

التمهيد:

س1 . من يعدد بعضا من نعم الله على العباد؟

س2 . قارن بين حلال الأكل وحرامه، وما أثر ذلك على الإنسان.

س3 . أذكر بعض الأدلة على وجوب طلب الرزق.

س4 . هل كل اللحوم أكلها حلال، أذكر بعض ما حرّم منها، وما الحكمة من ذلك.

[25] الدكتور، مسعد محمد زياد، **المشرف والمطور التربوي**، بمدارس دار المعرفة الأهلية للبنين.

العرض:

أولا . يقرأ الطلبة الموضوع قراءة صامتة فاهمة. ثم أطرح الأسئلة التالية:

س . ماذا تستخلص من قراءتك لموضوع الدرس ؟

ج . 1 . أن يتعلم العباد ما شرعه الله لهم تجاه نعمة الطعام.

2 . أن يعوا التشريعات الإسلامية نحو الطعام والشراب.

3 . أن يتعرفوا على الحكم في الأطعمة والأشربة.

4 . الأمر بالسعي لأجل الرزق وكسب المعاش.

5 . الأمر بالأكل من الطيبات.

6 . وجوب شكر الله على نعمه.

س . ما الذي تلاحظونه من خلال الموضوع؟

ج . اشتمال الموضوع على كثير من الأدلة القرآنية والأحاديث النبوية حول تحليل بعض الأطعمة، وتحريم البعض الآخر.

ثانيا . س . ما الذي تستدل عليه من قراءتك للموضوع ؟

ج . 1 . أن الله أنزل لعباده الماء من السماء، وأخرج لهم من الأرض النبات، وخلق لهم الحيوانات الطيبة.

2 . سخر كل ما خلق من الأصناف السابقة الذكر لخدمة الإنسان.

3 . أهمية الطعام والشراب للإنسان.

س . للدلالة على أهمية الطعام والشراب جاء الإسلام بتشريعات جليلة، اذكرها.

ج . 1 . الأمر بطلب الرزق والمعاش.

2 . الأمر بأكل الطيبات المباحة، والنهي عن أكل الخبائث المحرمة.

3 . النهي عن أكل أموال الناس بالباطل.

4 . الأمر بشكر نعمة الطعام والشراب.

س . اذكر ما يجب على الإنسان في نعمة الله، وما الغرض من ذلك ؟

ج . أن يتعلم العباد ما شرعه الله لهم من أحكام بشأنها.

والغرض من ذلك إتباع تلك الأحكام لينالوا رضاه.

ثالثا . س . ماذا نستنتج من فقرة " نعمة الطعام والواجب فيها"

ج . 1 . أن في الطعام حياة العباد.

2 . أن الله سخر لعباده الطيبات من الطعام.

3 . أن يتعلم الإنسان الأحكام التي شرعها الله بخصوص هذه النعم.

4 . إتباع تلك الأحكام لينالوا رضا الله ويتجنبوا سخطه.

س . من تشريعات الإسلام فيما يتعلق بالطعام والشراب أن أمرنا بأمور كثيرة اذكر واحدا منها.

ج . الأمر بطلب الرزق والمعاش.

رابعا . س . اذكر ما يدل على ذلك من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة.

ج . قال تعالى:(هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور).

وقوله صلى الله عليه وسلم " والذي نفسي بيده لأن يأخذ أحدكم حبله فيحتطب... ألخ ".

س . من يذكر تشريعا آخر من تشريعات الإسلام حول الطعام والشراب؟

ج . الأمر بالأكل من الطيبات المباحة، والنهي عن الأكل من الخبائث المحرمة.

س . استدل على ذلك من القرآن الكريم.

ج . قال تعالى:(يأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم).

س . عدد بعض الطيبات المباحة الأكل من الحيوانات، وأخرى من الخبائث المنهي عنها.

ج . من الطيبات المأمور بها: لحم الإبل، والأغنام، والأبقار، ولحوم الطيور والأسماك.

من المنهي عنه: الحمر الأهلية، والحيوانات المفترسة، والخنزير.

س . لماذا نهي عن أكل لحم الخنزير؟

ج . لأنه نجس.

خامسا . لقد نهى الإسلام عن أكل أموال الناس بينهم بالباطل.

س . هات دليلا على ذلك.

ج . قال تعالى:(ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل).

س . عدد الصور التي تدخل ضمن أكل أموال الناس بالباطل.

ج . الغش، التدليس، الخداع، القمار، السرقة، الغصب، وجحد الحقوق.

سادسا . من تشريعات الإسلام الأمر بشكر نعمة الطعام والشراب.

س . اذكر دليلا من القرآن الكريم على ذلك الأمر.

ج . قال تعالى:(يأيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون).

س . وضح حكم الأصل في جميع الأطعمة والأشربة.

ج . الأصل فيها الحلال، ولا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

س . استدل على أن الأصل في جميع الأطعمة هو التحليل.

ج . قال تعالى:(وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه).

وقوله تعالى:(يسألونك ماذا أُحل لهم قل أُحل لكم الطيبات).

س . وضح عما يدل عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

ج . يدل على أن ما لم يرد الشرع بتحريمه فهو على أصل الحل معفو عنه.

سابعا . التقويم:

س . ما أثر المطعم الحلال، والحرام على سلوك الإنسان؟

ج . المطعم الحلال: 1 . يعين على صفاء القلب ورقته.

2 . يعمل على حسن الخلق. 3 . يقبل من طاعمه الدعاء.

المطعم الحرام: 1 . يفسد البدن. 2 . يفسد الطبع والخلق.

3 . عدم الاستجابة للدعاء.

س . دلل من القرآن على وجوب شكر الله على نعمه.

ج . قال تعالى:(واشكروا الله إن كنتم إياه تعبدون).

س . قوّم هذه العبارة مستدلا على صحة رأيك بما تحفظ من القرآن الكريم.

"جميع الأطعمة حرام إلا ما تيسر منها حسب ما ورد في الأدلة الشرعية".

ج . هذه العبارة خاطئة، وعلى عكس ما تقول الأدلة الشرعية إذ إن الصواب:

الأصل في جميع الأطعمة والأشربة أنها حلال، ولا يحرم منها إلا ما حرمه الله ورسوله.

الدليل قوله تعالى:(وقد فصّل لكم ما حَرَّم عليكم إلا ما اضطررتم إليه).

وقوله تعالى:(يسألونك ماذا أُحِل لهم قل أُحل لكم الطيبات).

الخاتمة و الخلاصة

لقد أصبحت ظاهرة العولمة، كظاهرة اقتصادية أو كظاهرة شمولية متعددة الجوانب بما فيها الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، ظاهرة حقيقية و ملموسة في عالم اليوم و هي بالتالي لم تعد فكرة مطروحة للنقاش حول مدى شرعيتها و عدالتها و من هنا فقد أصبح من الضروري العمل على التعامل معها وتعظيم آثارها الإيجابية والحد من آثارها السلبية. و على هذا الأساس فإن على الدول الاستمرار في استكمال الخطوات اللازمة للاستجابة لمتطلبات العولمة و الحد من آثارها السلبية على كافة القطاعات .

وندعو للعمل بجد وهمة لتلافي ما عرض البحث من مشكلات وتبني حلولها، والدعوات إلى الإبداع في المجالات كافة لبناء مسلم ومجتمع الغد، على هدي من الكتاب والسنة، وبعقل منفتح على ما أحل الله من الحياة، ولنقدم أصحاب العقول، ولنرفع عن كاهلهم أي قيود، فلا رجالات كبار من غير حرية أو استقلال، ولا مراكز بحث أو تقدم اجتماعي، اقتصادي، سياسي، ثقافي وحتى تربوي، دون علومهم، ولا مجتمعات متقدمة دون علوم.

ولنستحضر دائماً أننا أمة أقرأ، وأن النبي ﷺ ما طلب الاستزادة من شيء سوى العلم، قال تعالى: " وقل ربي زدني علما".

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفهرس

المقدمة

2

الفصل الأول:الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى التربوي والثقافي 4

أولاً: قيود ومحددات تتعلق بالبناء التربوي والثقافي(مشكلات خاصة في التعليم العربي) 4

ثانياً: التطور النوعي للتعليم العربي 7

ثالثاً: عملية التعلم الإبداعي 9

مفهوم الإبداع 9

عناصر التفكير الإبداعي وخصائصه الأساسية 10

مفهوم التعلم 11

خصائص التعلم الإبداعي 11

رابعاً: عوامل تنمية التفكير الناقد(أو مهاراته) 12

خامساً: تدريب التفكير في المواد الدراسية 13

سادساً: التفكير والإبداع 13

تطبيقات عملية لتنمية التفكير الإبداعي 14

سابعاً: مدرسة المستقبل (الإطار الفكري والعلمي) 14

ثامناً: الملامح المتوقعة لخريجي مدرسة المستقبل 15

الفصل الثاني: الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى الاجتماعي 17

أولاً: قيود ومحددات تتعلق بالبناء الاجتماعي 17

ثانياً: آليات إصلاح البناء الاجتماعي 18

ثالثاً: إدماج الأخلاق في سياسات الإصلاح 21

آليات الإصلاح الأخلاقي 22

الفصل الثالث:الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى السياسي 23

أولاً: قيود ومحددات سياسية 23

ثانياً: الحريات العامة والإصلاح السياسي 25

الفصل الرابع:الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى الاقتصادي 26

أولاً: قيود ومحددات اقتصادية 26

ثانياً: السياسة الاقتصادية ومبادئها الأساسية 29

ثالثاً: التعاون الاقتصادي العربي وتحديات الشراكة العربية 32

رابعاً: الرؤية الإسلامية في التنمية 33

الفصل الخامس: الرؤية المستقبلية(الكيفيات والآليات) على المستوى الفقهي 36

برنامج استقصائي لتنمية مهارات التفكير الإبداعي في مادة الفقه 37

الخاتمة و الخلاصة 40
الفهرس 41